

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۷۸۳۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	حق و حکم و مخالف و موافق با هم
مؤلف	محمد رضا ششمین
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۸۳۸
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۰۰۳
جمهوری اسلامی ایران	

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۷۸۳۸

۱  
۱  
۲  
۳  
۳  
۵  
۵  
۸  
۷  
۶  
۱  
۱۱  
۲۱  
۳۱  
۳۱  
۳۱  
۳۱  
۳۱

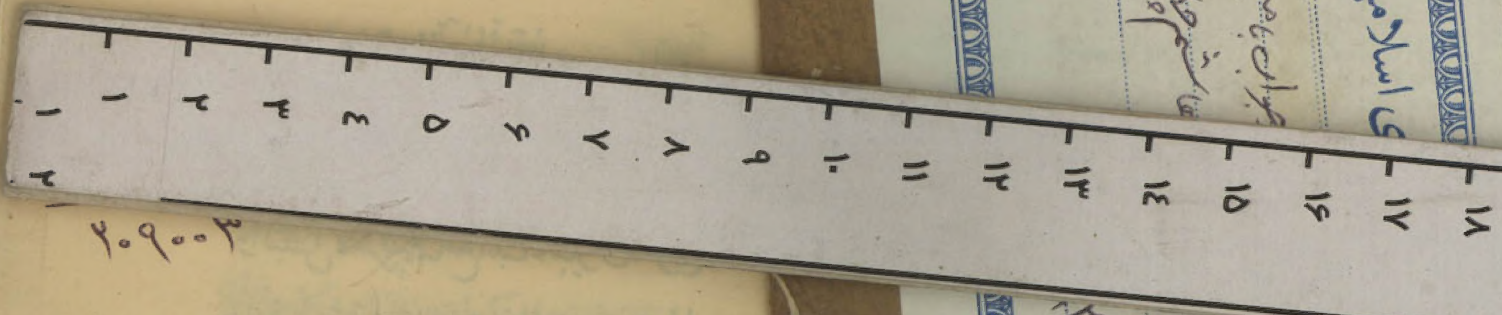
۱۷۸۳۸  
۲۰۹۰۰۳





۱۲۸

کتابخانه اسلامی
جواب به هم را
ششم از هم



۲۰۹۰۰۳



کتابخانه م	جمهوری اسلامی ایران
کتاب حق و حله	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۱۳۰۰۰۲
مترجم	۲۰۹۰۰۳
شماره قفسه	۱۲۸

خطی	کتابخانه
	مجلس شورای اسلامی
۱۷۸۳۸	



۱۷۸۳۸  
۴۰۹۰۰۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مؤلف
مترجم	شماره قفسه
جمهوری اسلامی ایران	
تعداد کتب	۱۷۸۳۸

خطی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۷۸۳۸



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْئَلَةٌ لَنَا خِيفُ الْفَرْقِ عَلَى كَثَرِ بَيْنِ الْحَقِّ وَالْحَكْمِ  
وَالنَّبَسِ الْأَخَرَيْنِ مَعَ انْتِزَاعِ كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوعِ  
الْفَقْهِيَّةِ عَلَيْهِمَا وَالْفَرْقِ فِي الْحَقُوقِ بَيْنَهُمَا  
بِقَبْلِ النُّقْلِ وَالْإِسْقَاطِ وَبَيْنَ مَا لَا يَقْبَلُهُمَا  
أَوْ يَقْبَلُ أَحَدُهُمَا ذَوْنِ الْأَخْرَاجِ بَيْنَ أَشْرَافِ  
الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ وَالْحَقِيقَةِ وَتَحْصِيلِ  
مَا هُوَ الْمَبْرَأُ الْفَارِقُ بَيْنَهُمَا وَالْثَمَرَاتِ الْمُنْتَزِعَةِ  
عَلَيْهِمَا وَمَبْرَأُ الْفَرْقِ فِي الْحَقُوقِ بَيْنَهُمَا لِيَقْطَعَ  
بِالْإِسْقَاطِ وَمَا لَا يَسْقُطُ بِهِ وَمَا نَصَحَ الْمَعَامَلَةُ

عَلَيْهِ

عَلَيْهِمَا أَوْ بَعُوضُ وَمَا لَا نَصَحَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا وَمَعْرِفَةُ  
مَصَادِقِ الْحَكْمِ أَوْ الْحَقِّ وَمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ وَمَصَادِقُ  
الْحَقُوقِ الْقَائِلَةُ لِلْإِسْقَاطِ وَالنُّقْلِ وَالْغَيْرِ الْقَائِلَةُ  
لَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا وَحُكْمُ صُورَةِ الشَّكِّ فِي كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ  
بِحَسَبِ مَا تَنْضِيهِ الْأَصُولُ وَالْفَوَاعِدُ فَقُولُوا وَاللَّهُ  
الْمُسْتَعَانُ أَمَّا الْحُكْمُ فَهُوَ جَعْلُ بِالتَّكْلِيفِ وَالْوَضْعِ  
مُنْعَلَقٌ بِفِعْلِ لَأْسَانٍ مِنْ حَيْثُ الْمَنْعُ عَنْهُ وَالِتْرَاضَةُ فِيهِ  
أَوْ تَرْسُ الْإِثْرَ عَلَيْهِ فَيَجْعَلُ الْإِثْرَ مَثَلًا وَالشَّخْصَ مَوْزِعًا  
تَحْلَةً وَفَعْلَهُ مَوْضُوعَهُ وَهُوَ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْقَاطِ وَلَا  
يَنْقَلُ بِالنُّقْلِ بِالْبَدَلِ بِهِ لَأَنَّهُ إِذَا حُكِمَ بِبَدَلِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ  
يَنْقَلُ بِالنُّقْلِ بِالْبَدَلِ بِهِ لَأَنَّهُ إِذَا حُكِمَ بِبَدَلِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ

وَالْإِثْرُ  
الْمَنْعُ عَنْهُ  
وَالِتْرَاضَةُ  
فِيهِ



نعم لو كان معلقا على موضوع وكان دخلا فيه كان  
له الخرج عنه فيسقط به حينئذ لا بالانقطاع  
أما الحق فهو بطلان حرة في مقابل الملك وأخرى  
ما برادفه وهو بعينه سلطنة مجعولة للإنسان من  
هو على غيره ولو بالاعتبار من مال وشخص أو هاهنا  
كالعين المشاعة فإن للمسلط سلطنة على المورث  
ماله الخاص وهو أضعف من مرتبة الملك وأول شيء  
من مراتبه المختلفة في الشدة والضعف له طرفان  
أحد هاهنا النسبة والاضافة وبعبارة المنسوب  
إليه بصاحب السلطنة وذو السلطان والآخر

طرف

طرف التعلق وبعبارة عن شعلقه بالمسلط عليه وهو  
قد يكون مستقلا بنفسه كحق النجدة وقد لا يكون  
مستقلا بنفسه بل يقوم بغيره كحق المجتبي عليه على  
الجانبي وحق الفصاح فهو كملك الذي قد يكون  
معلقا مستقلا وقد لا يكون كالكلبي في الذمة  
وقد يتجدد في المودة وإنما يختلفان بالأعضاء  
كسلطنة الإنسان على نفسه ولدا ميل الإنسان  
بنفسه من غيره ومنه قوله تعالى حكايته عن كلمته إلى  
لا أملاك إلا أنفسى وأخي فما به التعلق عين ما إليه  
الاضافة وإنما يختلف بالاعتبار ومن فروع هذه



السلطنة غلبة للسياح الاضلة والعرض بالحجارة  
الذي مرجعه الى حصول الترابط بها بين الحاضر والمز  
وازجاع امر المال الى نفسه وجعل نفسه في وثاق  
المال وبغده نه بحيث لو كان مما يحجب عليه الاتفاق  
وكسونه وحفظه لاحرامه كان اولى به فعلق المال  
بالمالك معنى له طرفان الغنم والغرم واولونه به ليس  
خصوص النفع وكل ذلك من فعل نفسه بنفسه وليس  
السلطنة عليها ومنه يظهر الوجه في توقف نفوذ  
المليكات المجانية كاطنية والوصية على قبول المقتب  
والموصى له لان المالك لا سلطنة له على غيره حتى

يدخل

يدخل المال في ملكه فهو عليه والا لكان من  
الابطال لان الامن لغود نعم له المليك لانه من المار  
سلطنة على ماله ولما التملك من اثار السلطنة  
المملك على نفسه فالسلطنة المجموع له حق وصاحبها  
مالك وذو سلطان وان كان جعلها له حكما و  
كذا الاثار العارضة لها والمنعلقة بنفسها بحيث  
نسبها اليها نسبة العارض الى المعروض فيكون  
الحق موضوعا لذلك الحكم دون ما كان مشترقا فيها  
بحيث تعد من شعبها وتطور انها فانها من الحقوق  
ايضا وهنا اكثر اما بفتح الاشياء بين القسمين من



الاثار في المصداق وانه من العوارض على السلطنة  
او من شعبها **اشهر الاسقاط** الذي مرجعه الى  
العقوبة عن قطع طرف الثعلب عن متعلقه و  
مورده الانسان ويشبهه في الاعيان الاعراض  
بناء على خروج المعرض عنه عن الملك به وعوده  
الى الاباحة الاصلية والاكاهو المقر في محله من  
عدم الخروج به عنه كما هو المشهور وانحصر مورده  
بالحقوق المتعلقة بالانسان ولو في ماله بناء على  
ما هو الحق من ان اولوية السبق في المساجد و  
المدارس والخوانات والتراباط والفناطر

الطرق

الطرق النافذة ونحو ذلك من الاحكام التي تنفي  
بانقضاء موضوعها بالاعراض عن الحل وهو الترخيم  
الذي هو موضوع المنع والحرمة لامن الحقوق التي موضوع  
تسقط بالاعراض ولعلك تفهم على توضيح ذلك  
في بيان المصاديق المشبهة بينهما والتفصيل هو تحويل  
طرف الاضافة منه الى غيره بعوض او تجانا فكل من النقل  
والاسقاط من عوارض السلطنة واحكامها **اشهر الحق**  
فد يضاف اليه تعالى فيكون متعلقا ما سواه من الممكن  
وسلطنة عليه من اتم مراتب السلطنة واكملها لانه  
سلطنة عليه بالاجداد والربوبية **ضرورة** انفا



الممكن في تحققة الى الواجب بعد الاستغناء لبقوله في  
 الوجود ومن فروع هذه السلطنة وحقة على الممكن  
 ان يعبد ويوحّد ومن رشحها ولا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المؤمنين  
 وهي وان لم تكن من نسخ سلطنة الله تعالى الا انها  
 سلطنة عنه بالاختلاف ولا به خلفاء الظاهرين  
 فواهم المجتهدين فهي في طول سلطنة الله على خلقه  
 ولذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه واليه خليفته في رضه و  
 الائمة خلفائه في امته والعلماء فوائهم في شيعتهم  
 وهي اقوى واشد واولى واكمل من سلطنة الانسان  
 على نفسه مع كونها في غاية الشدة والكمال لان

منشأ

منشأ انزلها هو كون الشيء نفسه والى السلطين و  
 اكملته الاولى من الثانية اشارة في قوله ثم بعد ثم  
 الست اولى بالمؤمنين من انفسهم ثم جعلها بعد  
 الاعتراف منهم فوطئة لبیان ولا به علي فقال بعد  
 من كنت مولاه فهذا علي مولاه قوله ولا به علي الا انه  
 التي هي بمعنى الاولوية بالنصرف مشقة من اولوية  
 النبي المشقة من سلطنة نعم على خلقه **ثم الحق**  
 بما هو حق بخلاف مجسب اختلافه في سقوطه بالاسقاط  
 وعدم ونقله الى غيره تجانا او بعوض وعدمه واتصاله  
 فخر بالارث وعدمه الى انحاء شتى منها ما لا يجوز



عليه شيء من ذلك فلا يسقط بالاسقاط ولا ينقل با  
لتوافل ولا ينقل بالأرض ونحوه كحق الأوبة ولا به الحكم  
وحق الاستمتاع بالزوجة للزوج وحق الجار على جاره  
والمؤمن على أخيه فانها حقوق كرامة بها لا تسقط ولا  
تنقل إلى غيرهم بوجه من الوجوه ومنها ما يجوز فيه  
كل ذلك كحق الجار وحق الرهانة وحق النجس <sup>لشط</sup> وحق  
المطلق ومنها ما يسقط بالاسقاط ولا ينقل ولا  
ينقل كحق الغيبه والأبناء بضرار شتم وإهانة ونحو  
ذلك بناء على كونه حقاً ولذا يجب الاستحلال منه ولا  
يكفي بالتوبة في التخلص عنه ومنها ما يسقط بالانقضاء

وينقل

وينقل بالأرض على قول ولا ينقل بالتوافل كحق الشفعة  
للشريك المستحب ببيع شريكه ومنها ما ينقل مجاناً لا  
بعوض كحق القسم بين الزوجات ببناء على عدم مفاعيلته  
بالأعواض ومنها المصاديق المشبهة بين كونها  
حكماً أو خفاً وأن وقع الخلاف في ذلك في بعض ما  
تقدم أيضاً كحق الرجوع في المطلقة الرجعية وحق  
السبب في المسجد والأوقاف العامة والطرق لتأديته  
ومشاهدة الاختلاف هو أن الموجب للحق إما أن يكون  
علة تامة فبسيطيل انفكاكه عنه يسقط وانقضاء  
الاستحالة بخلاف المغلول عن علة التامة كولاية



الآباء والأقارب والحاكم ومنصوبه وانقل  
 المنصوب بالانقل اخراج له عن الموضوع لا اسقاط  
 للحق مع بقاء منشأ النزاع وإنما ان يكون من قبل  
 المفضي فيمكن فيه التلطف بحسب ما يوجب من التلطف  
 أو النقل والانتقال إذا كان المنع عنه من جهة  
 في كسبه بحسب الجعل كان يكون الحق منقوضاً بالشيء  
 خاير كحق التولية في الوفاء إلى المتولى الخاص والحاكم  
 فلا يجوز العدول إلى غير المجعول له بجعل الواف من  
 الشخص أو فرد عنوان آخر وكذلك الوصاية المجعول  
 من الموصى لشخص خاير من حيث هو هو أو كانت

أو عنواناً

مختصاً

مختصاً له بالشرط كحق الخيار المجعول لصاحبه  
 بشرط مباشرته للفسخ بنفسه فان امتثال هذه الخو  
 افتاق منقوضه بذاته مختصه وعناوين خاصة  
 فلا تنتقل إلى غيرهما لعدم تقوم الأبناء وإن  
 جاز اسقاطها لعدم كون الموجب لها من العلة التامة  
 فلا يختص مما ذكرنا أن الحق ان كان موجبه علة  
 تامة له امتنع انفكاكه عنه مطلقاً من غير فرق بين  
 السقوط بالاسقاط والنقل بالتوافل والاشغال  
 الفهري بالارث وأن كان من قبيل المفضي له وكان  
 مختصاً ومنقوضاً بالشيء خاير فهو وإن جاز سقوطه



بالأسقاط لكونه ما لكأوليس الموجبة له فامة حتى يلزم  
 التخلّف المستحيل إلا أنه لا يجوز نقله لمناقضه إلا  
 خصائص المجنول بالأصل أو بالعارض بشرط ونحوه  
 وأن لم يكن ككأن لم يكن الموجبة له فامة ولا الحق  
 فخصاً ومنقوماً بشخص خاص وعنوان خاص جاز  
 أسقاطه ونقله وانتقاله لوجود المقضي وهو كونه  
 ما لك الحق وعدم المانع من علته الموجبة أو إلا  
 خصائص بما يوجب الخصوصية كحق الخبر المطلق  
 الذي يجوز أسقاطه ونقله وانتقاله هذا و  
 استفادة ما يفتري به الحكم من الحق وكيفية الحق

من

من بين سائر الحقوق من الموازين المنقذة إنما  
 هي من الأدلة بحسب ما ينبغي فيه الفقيه منها لا  
 ما قبل في إثبات ذلك بالرجوع إلى ثبوت الآثار  
 وعدم من النقل والسقوط لأن ذلك مع كونه مستلزماً  
 للدور غير مقرر ضرورة أن الحكم مما لا يسقط ولا  
 ينقل لكل ما لا يسقط ولا ينقل كان حكماً فإن  
 الحقوق بعضها كالأحكام لا يسقط بالأسقاط  
 ولا ينقل بالتوافل كما عرفت نعم لو دل الدليل على  
 السقوط أو انتقاله فاد كونه حقاً لأن الأحكام بما  
 سرها لا ينقل شيئاً من ذلك وحيثما شك في شيء



من ذلك كان المرجح فيه الى ما مضى من الأصول  
والقواعد فلو شك في شيء بين كونه حكماً او حقاً  
ففي كل اثر وجودي مرتب على كل منهما بالاصل  
فلا يفتي على السقوط بالاسقاط ولا على الاستغال  
بالتوافل لا ببناء ذلك على احراز كونه حقاً وبكفي  
الشك فيه فضلاً عن كون مفضي الاصل عدوان  
لرئيسه بذلك كونه حكماً لانه من الاصل المتيقن  
وكذا لو شك في قابلية اسقاط الحق ونقله بعد  
احراز كونه حقاً للشك في علية الموجبة عدوها  
او في اعتبارها بوجوب الاختصاص وعدمه وان

احرز

احرز كون الموجب مفضياً فانه لا يرتب عليه  
شيء مما يوقف ثبوته على احراز القابلية ولا منعه  
بجواز التمسك بالعمومات بعد احراز الصدق  
العرفي والقابلية العرفية عند الشك في القابلية  
الشرعية المنبعث عن الشك في نكحة الشارع لما  
هو عند العرف ونصرف منه فيه باعتبار شيء فيه  
او مانعية شيء عنه فبدفع بالعمومات الموجهة نحوهم  
الدالة على امضاء ما هو المعارف عندهم الا ان  
ما نحن فيه ليس من هذا القليل لعلو منه اختلا<sup>ف</sup>  
الحقوق شرعاً في جواز الاسقاط وعدمه وجواز<sup>ف</sup> النقل وعدمه

وانما الظل الشك وعنه في اندراج المشكوك  
 في اى قسم منهما مصداقا وبالعموم لا يثبت المصد<sup>ق</sup>  
 قطعاً اذ اعرفت ذلك فلندكر المصاديق  
 المشبهة بين كونها حقاً او حكماً والحق من بين  
 ساير الحقوق فمنها جواز الرجوع في المطلقة  
 الترجية فقد ذهب المحقق القمي فله وبعده بعض  
 من متأري عنه الى كونه حقاً يجوز الصلح عليه <sup>سند</sup>  
 بعمومات ادلة الصلح التي منها الصلح جائز بين  
 المسلمين اى نافذ من جازا التمس اذ انقد وانت  
 خبير بما فيه لان الشك فيه ان كان للشك في كونه

حكما

حكما او حقاً فهو من الشبهات المصدقة التي  
 لا يجوز فيها التمسك بالعمومات قطعاً وان  
 كان للشك في كونه من الحقوق التي تنفل بالصلح  
 او لا تنفل بعد البناء على كونه حقاً فخرج الشك  
 فيه الى الشك في الغالبية التي لا يثبتك لاثباتها  
 بالعمومات ايضا **الاصح** الا ان يجاب عن<sup>تمت</sup>  
 بها بعد البناء منه على كونه حقاً كما هو صريح عبا<sup>ره</sup>  
 في كتابا جوبه المسائل بازادة جواز وقوع الصلح  
 عليه بمعنى سقوط حق الرجوع الثابت للتزوج<sup>بالصلح</sup>  
 عليه لا نفع له به منه الى غيره حتى يقال فيه من المحتمل



انه من الحقوق المنقولة بالتزوج ومختصة به فلا  
 ينقل الى غيره بل هو من الصلح الواقع في مورد  
 الاسقاط والابراء مع منع كون الموجه له علة  
 نامة حتى يمنع عن ذلك بضاح فليكون الشك  
 في نفوذ الصلح المنضم للفقود وعدمه من  
 الشك في التخصيص الذي يمنع فيه الى العموم  
 دون الشك في التخصيص نعم في المناقشة  
 معني كونه حقا بل الظاهر انه من الاحكام لا  
 من الحقوق **توضيح ذلك** ان المطلق ان  
 كانت زوجته بعد كما يعطيه صدق ويغوثون

الظاهر

الظاهر في الانصاف لعللي وبنسب احكام  
 الزوجية بالكلية فالقدرة على الرجوع من اثار  
 بقاء علفه الزوجية التي مرجعها الى ابقاء تلك  
 العلفة وازجاعتها كما كانت وكما ان قطع العلفة  
 يمتنع فكما عن الزوجية ببدل كالعتق في فك  
 الملك ببدل المالك فكذلك ابقاؤها على الزوجية  
 فكذلك من الامساك والفسخ ببدل الزوج ومن  
 احكام سلطنة على التروجة لانها من عوارضها  
 المتعلقة بها فيكون الرجوع في العدة للتزوج  
 من قبيل جواز الرجوع في العقود الجائزة الذي

الظاهر في كونه جواز زوجية حقيقة ومحصلة الى ضعف سبب العدة وهو الطلاق وانه لو قطع  
 علفه الزوجية بالكلية

هو من الأحكام لكونه من آثار علقه الملكية  
 الشافعية بناء على ضعف سببية العقد الجائر في  
 قطع علاقة الملكية **وإن** قلنا نجريها عن  
 الترجية بالطلاق وإن ترتب عليها حكم  
 الترجية نعتد كما يشغره قوله تعالى **أحق**  
 بردي من الظهور الرد في الرجوع بعد الخروج  
 غير أنه يحدث للزوج سلطة جديدة <sup>عليها</sup> على الرجاء  
 وإبطال سببية الطلاق للفرقة كما يحدث <sup>لذلك</sup>  
 النجاء سلطة على فسخ العقد اللازم وإن زما  
 العدة نظير ثلثة أيام لنجاء الحيوان كان حقا

لاحكاما كحق النجاء في العقود اللازمة حيث  
 أن المستفاد من الأخبار وكلمات علمائنا  
 الأخبار أنها زوجة حقيقة لاحكاما نعتدا  
 وإن علقه الترجية بأية لا جرم الترجية كونه  
 لاحقا فلا يسقط بالاستفاضة ولا ينقل بالنقل  
**هذا** وقد حكى الحق المتقدم من بعض <sup>مؤلفي</sup>  
 أن اثر الصلح مع الزوج على حق الرجوع ليس  
 إلا الحرمة التكليفية والآفل وزج بعده نفذ  
 رجوعه في إبطال الطلاق ونجبت من ذلك غايه  
 للعجب **قلت** وتجب في محله أن اراد تأشير



الرجوع بعد سقوط حقه بالصالح عليه إذا لا  
حق بالفرض حتى يرضع به ولكن من المحتمل قوياً  
ان يريد بوقوع الصالح كون المصالح عليه ترك  
الرجوع ونفس عدم الفعل الذي فرجه <sup>حجته</sup> إلى  
الالتزام بعدم استيفاء حقه لا سقوط الحققة  
من أصله وعليه قوله وجه وجهه يتمسك على  
صحة عموم أدلة الصالح بناء على الأقوى من كونه  
عقداً مستقلاً ان كان المصالح عليه نفس الترك  
وتجرد عدم الرجوع لأنفس جواره الذي هو  
حكم الحق واثراً من آثاره لما عرفت من ان الحكم

لا ينفذ

لا ينفذ ولا ينفذ لأن أمره بيد الحاكم بل  
ويجوز الصالح على هذه الكيفية حتى لو قلنا  
حق الرجوع في العدة من الأحكام لأن الحق  
لأن المصالح عليه بالفرض نفس الترك وعدم  
الرجوع لا الحكم بجوازه فلا فرق في جواز الصالح  
على هذا التفريق بين كونه مصداقاً للحق والحكم  
غير أنه على التقديرين ينفذ رجوعه لورجعه  
بها وان اثم به إلا ان الغالب وقوع الصالح في  
امثال المقام لئلا يمتنع من الرجوع بحيث  
لا ينفذ رجوعه لورجعه وهو لا يتم إلا بالصالح

على الحق لا يجترع عدم الرجوع مع بقاء الحق  
فأفهم ومنها الخيارات فانهام الحقوق  
فطعاً لكونها سلطنة مجعولة بأحد أسبابها  
للمتعافدين والأجنبية على ابطال العقد<sup>اللازم</sup>  
وحله وموردها العقود اللازمة والآل العقد  
الجائز لا خيار فيه مادام جائزاً إلا اذا عرض عليه  
اللزوم بسبب فبوترح سبب الخيار فيه خياراً أو  
كيف كان فالظاهر جواز المعاوضة عليه بما وجب  
نقله فضلاً عن سقوطه لعموماً أدلة المعاوضة  
مضافاً الى عموم اوفوا بالعقود بعد اقرارها

لقابلية

لقابلية تبادل على سقوطه بالاسقاط وانتقاله  
بالارث الكاشفين عن عدم كون الموجب له علة  
ثابتة وعدم كون الحق منقوماً بذاته من حيث هو  
ذاته والآل لم يكن لينتقل عنه بالارث ومنها  
الأولية بالسبق في المساجد والمدارس والفن<sup>ط</sup>  
والرباطات والطرق النافذة ونحو ذلك من الحقوق  
الراجعة الى عموم الناس والمسلمين بعنوان<sup>منهم</sup>  
فالذي يظهر من كثير منهم انه من الحقوق ولعله  
نظراً الى اطلاق الحق عليه في حديث من سبق  
الى ما لم يسبق اليه أحد كان آخراً وفي آخر



كان لئلا يدل قوله الحق به بناء على ظهور اللام فيه  
 ويجعل قولاً بل لعله الاقوى كونها من الاحكام  
 فيجوز تحريم فرائضه السابق فيما سبق اليه مما له فيه حق  
 يجعل الوافى الذي هو وغيره فيه شرع سواء بدأ  
 المحل ضرورة ان الوافى لم يجعله وفعلى السابق  
 منهم حتى ينحصر به هو دون غيره ولا احد الشا  
 حقاً جدياً له وراء ما جعل له الوافى حتى يكون  
 له حقاً استحقى احدهما بالوفى كغيره والاخر  
 بالسبق دون غيره فيسقط هو بالاعراض عنه دون  
 المجنول بالوفى بل السابق بسبب الحرمة فرائضه فيه

ومدافضه عنه مطر ولو كان المزاحم من مصاديق  
 عنوان الموقف عليه فتقدم السابق في نزاه  
 المحقوق كتقدم الالم في نزاه الواجب في كونه  
 من الاحكام فبالاعراض عن المحل ترتفع النزاه  
 الذي هو موضوع الحكم بالتحريم بل لعله يشعر به  
 التعبير بالحق في الحديث والزيادة لاختصاص  
 الاستيفاء واللام لمطلق الاختصاص وان  
 ابيت الا عن كونه حقاً كما لعله المشهور والا  
 شهر يفرض ان السابق بوجوب تعيين العنوان في الكلام  
 في المصدق الخاص ما دام سابقاً وشاعراً بالحل

أو غير معرض عنه كعين مضداق المالك <sup>لغير</sup>  
 في الخسران الزكوة من الشاة والفقراء فليس هناك  
 للسابق الا الحق المجعول بالوقف للعنوان وللجهة  
 المتعين له بالسبق فيكون ح من الحقوق لا من الا  
 حكام فقط ظهر الثمرة مع انه على القولين بسقطا  
 لأغراض ولا ينقل ولا يورث فما لوزوم ودفع  
 عن الحل كان المزاحم غاصبا وصحة الصلوة فيه  
 منبته على مسئله اجتماع الامر والنهي بناء على كونه  
 حكما فصحة نصر فيه لانه من النصف في حقه يجعل  
 الواف وان فعل محرما بدفع السابق عنه بل لعله

والفائدة  
 في هذا  
 هو

ينعكس

ينعكس الامر بعد فحرم على المدفوع فراجحة  
 الدافع ولو شرنا وقلنا ببقاء الحرمة ما لم يعرض  
 المدفوع عنه فصحة الصلوة فيه منبته على  
 مسئله الضد لا مسئله اجتماع الامر والنهي  
 ومنها جوار الصلح على حق الدعوى ونفوذ  
 قال في الفواعل لو صالح الأجنبي المدعي لنفسه  
 ليهكون المطالبة له صح دينا كانت الدعوى <sup>انتهى</sup> او عينا  
 قلنا الصلح مع المدعي اما ان يكون من الاجنب  
 لنفسه ومن المدعي عليه وعلى القدرين فاما  
 ان يكون الصلح على المدعي او على محذر حق الدعوى



لأنه من الحقوق لأن الأحكام فإن كان على المدعى  
 به وكان من الأجانب انتقل إليه حق الدعوى بما  
 انتقل إليه بالصلح من المدعى به عينا كان أو ديناً  
 إن كان من المدعى عليه سقط الحق عنه لأنه لا يملك على نفسه  
 وينقل إليه المدعى به إن كان عبداً ولم يكن له في الواقع  
 مع فرض صحة الصلح منه وإن كان على حق الدعوى مجرداً  
 عن المدعى به فالظاهر بطلان الصلح وعدم نفوذه  
 لعدم استقلاله بهذا الحق لنفسه حتى يصح الصلح عليه  
 ضرورة كونه من حق المدعى به واستباحته داراً  
 مداره وجوداً وعدماً فلا استقلال له في الوجود

بل

بل وجوده وجود عرضي يخضع بوجوده معروضه  
 كيف ما كان كأن يستحيل تفكيكه عنه ونقله بالصلح  
 لأنه من تخلف المغلول عن علمه التام وهو الوجه  
 في عدم جواز الصلح عليه مجرد الاما قبل من أنه لو صلح  
 عليه واثبت المدعى به ليس له اخذه لأنه لم يصلح عليه  
 حتى يجازيه كما في جامع الكركي بأنه بالصلح بقوم  
 مقام المدعى به اخذ المدعى به بعد اثباته هذا  
 ولكن لا يظهر بطلان الصلح على المدعى به قبل اثباته  
 لأنه محكوم ظاهر بملكته للمدعى به وهو مستلزم لطلان  
 الصلح عليه ظاهر لأنه من الصلح على مال الغير عا

هو باطل فارجع الصلح لغيره لا الصلح عن حق  
 الدعوى التي يكفي في ثبوتها احتمال صحته وانتقاله  
 اليه بهذا المعنى مستلزم لان انتقال متعلقه في الواقع  
 ان كان له لبفهوم الاحتمال في حقه ايضا صحيحا  
 للمعاملة وان لم يكن له فالمصالح عليه هو نفس هذا  
 الحق المتبرع من احتمال كون متعلقه وله لعله مراد  
 الكركي في الجواب بانه بالصلح بفهوم مقام المدعي في  
 اخذ المدعي به بعد اثباته والافك يفيد الحق المدعي به  
 بعد الاثبات مع انه لم يجز الصلح عليه وكيف كان فالصلح  
 بطلان وقع عن المدعي به فقط وكذا ان وقع عن

حق

حق الدعوى بشرط التجرع عنه وانما يصح لو جرى  
 على حق الدعوى لا بشرط هذا ولو جاز الصلح  
 على نفس ترك الدعوى دون حقه لم يفسد حقه  
 وكانت دعواه مسموعة وان وجب عليه الترتيب  
 لكن هل يجوز له ان ينقله الى غيره فباطل لغيره الا  
 قريب ذلك لعدم منافاته لما التزم به بالصلح من عدم  
 المطالبة بنفسه او بوكيله ولو مات انتقل الحق الى ورثته  
 وارثه فله المطالبة به لعدم التزامه بما التزم به مودعه  
 ولو مات من كان عليه الدعوى في الفرض فله المطالبة  
 من وارثه لانه غير من التزم له بتركها ان وقع الصلح



على ترك مطالبته وأن وقع على ترك الدعوى على  
 العين استمر المنع الى ما بعد الموت أيضاً لأن الممنوع  
 به ترك الدعوى على العين لا على من كانت بيده <sup>ب</sup> بخلاف  
 الأول ومثله بخبر التفصيل بين الإطلاق والتقييد  
 فيما لو نقل العين الى غيره فاتهم ومنها حق اليمين  
 فاته من الحقوق التي يصح الصلح عليها حيثما استحق  
 الاخلاق فيكون مفاد الصلح عليه هو الاسقاط  
 ومنها حق الغيبة وسائر انواع الاهانة <sup>من</sup> الاخيرة  
 مما يوجب ادخال النفس عليه فاتها نسقط بالاستحالة  
 لو اسقط ولا ينقل ولا تورث فالذي يترافق في

النظر

النظر ان هذه الافعال من الغيبة والشتم والابذاء  
 ونحو ذلك اسباب توجب حدوث حق جديد <sup>ب</sup> للغير  
 ونحوه ولكن في الحقيقة ليس الامر كذلك بل هي مملوكة  
 للحق الثابت له باصل الشرع فهي من نصيب الحق  
 الملائمة وليس عليه الا ما يصيبه من الحق <sup>نفسه</sup> النافي <sup>وضوح</sup>  
 ذلك ان للمؤمن والمسلم حقوقاً على اخيه منها واجبة  
 ومنها مندوبة ومن اكدل احرام عرضه فاته حق  
 له مستمر على اخيه المسلم واحترام ماله من احرام <sup>نفسه</sup>  
 ولذا من لا حرمة له في نفسه لا حرمة لماله كالحرة في الذنوب  
 بمالك ماله ولذا كان مكلفاً بالعبادات المالبة

كالخمس والزكاة وان لم يصبح منه الا بالاسلام غيرته  
 يجوز لنا فراحته في ماله لعدم احرامه والمسلم وان  
 كان ماله محرماً الا ان نظام احرام ماله بيده فله  
 اسقاطه لعدم منافاته لاحرام نفسه ولا كل آخر  
 عرضه فليس بيده زمانه حتى يسقط باسقاطه<sup>طه</sup> ولذا لا  
 يحل غيبته من جعل الناس في حل من غيبته وحرمة من  
 مسئلة التحريم كل ما ينزله منه عدمها الا انها وجب  
 تلاف حفة ونصيحة وعليه بدل الناف لا حتى جدد  
 وجوب الاستحلال مع عدم المحذور ولو قلنا به  
 فانما هو للتخلص عن ضمان البدل الاخر ومن تحمل

ذنبه

ذنبه او تحويل حسنة اليه كما وزد في بعض  
 الاخبار وهو امر اخر مع انه يحتمل ان يكون ذلك  
 كله اصلاً وفرعاً من الاحكام وان اطلق عليها  
 لفظ الحق ومنه<sup>هـ</sup> الحق الشفعة الذي دل  
 الاجماع بقسميه والسنة المستفيضة بل المتواترة  
 معنى على ثبوت التبرك ببيع شريكه حصته فله سلطة  
 انزع المبيع قهراً من المشر في نفسه وهو يسقط بالاً  
 سقاط اجماعاً من المسلمين لكونه رخصة لا عزيمة  
 شرع ارفاقاً للشفيع بدفع ضرر الشريك عن نفسه و  
 لعدم كون الموجب له علة نامة وينقل بالاث



على الأشهر بل المشهور للأجماع المحكي نصا وظاهرا  
المقصد بالشهرة العظيمة والنسبة المتجبررات  
المثبت من حق فلو ارثه المؤيد بعمومات أدلة الارث  
كتأبأوسنه واقانقله بمعنى تحويله منه الى غيره فلم  
اعثر على من جوزه بل الظاهر اتفاقهم على عدم  
غير فرق بين نقله مستقلا او منضمًا الى حصته  
سقوطه ببيع حصته فلم يثرى الشفعة فيه وبقا  
للاصل مع كون الشركة على الحدوث دون البقاء  
وجهان ولعل الاول هو الأقوى نعم يصلح  
المنظم للاسقاط عليه ولو من الاجنبة فيسقط

مجرده

من دون حاجة الى انشاء الاسقاط الا اذا كان  
على نفس الاسقاط فيجب عليه فعله ولا يسقط بدونه  
ولكن لو تركه واخذ بحقه ملكه وان اثم بالترك  
ومثله ما لو وقع الصلح على مجرد ترك استيفاء  
الحق دون نفس الحق فله استيفاءه لبقاء الحق  
بالفرض وان اثم به اللهم الا ان يدعى الملائمة  
بين السقوط والالتزام بعدم الاستيفاء ولكنه  
على عهدة مدعيها نعم يبقى هنا سؤال الفرق بين  
الانتقال الفهري بالارث والنقل الاختياري الى  
الاجنبة باحد الثواقل منضمًا معه حصته ايضا كي ينقل

الأول ولا ينقل في الثاني مع اتحادهما في تحقق  
الشركة ويجوز لها ولعلها تكون الأثر مرجحة إلى  
قيام الوارث مقام المورث ونزله منزله ولذا  
كان له ما نزل من حق ولا كل التفل بالتواقل فانه  
من تحويل الملك من المالك الثاني غيره لأم قيام الغير  
مقام المالك وأن أبين عن ذلك فنقول الفارق  
بينهما هو تمام الدليل على ثبوت هذا الحكم المخالف  
للأصول والقواعد الانتقال الفهر من الإجماع  
وغيره مع منع عموم نصيحة التفل في كل حق إلا بما  
خرج مع أنه قد يرد أن مرجح الشك هنا إلى الشك

في

في القابلة التي لا يمكن إخراجها بالعموم لو فرض  
وجوده ومنها النفقات والأقربان بعضها  
حقوق وبعضها أحكام أما نفقة الزوجة فهي من  
الحقوق قطعاً لإطلاق الحق عليها في بعض النصوص  
ولذا نفقة الواخل بها الزوج مع تمكنه من نفسها  
إجماعاً بقسميه ومن قوله فوق الاستفاضة مضمناً  
يدعوى غير واحد عدم الخلاف فيه بفسطاطاً <sup>ط</sup> الاشك  
وينقل بالتواقل وينقل بالأثر كغيره من الدين  
وأما نفقة الأقارب من الأبوين فقط والأدنين  
منهما والأولاد فالأقربان هما من الأحكام أدغاً



ما يستعاض من ادلتها وجوب البذل للبواشا وسد الخلة ايضا  
سد الخلة ولذا لا يقضيها من وجب عليه البذل  
لو اخل به وان اثم بالاخلاف كما عن جماعة بل اجماعا  
كما عن غير واحد وليس الا لما ذكرناه من كونه  
لاحقا والاف الاصل في الحقوق المالمية ان ينفذ  
والخروج عنه في المقام بالاجماع وانه من الاجماع  
على خلاف القاعدة كما صرح به شيخنا في هرهرة  
جدا اذ لا موجب للالتزام بكونه دعوى حاجتى بل لزم  
بالخروج عن القاعدة للاجماع وح فلا تسقط بها  
الاسقاط ولا تسفل بالنواقل ومثلها نفقة المملوك

فانما

فانما نجح على المالك للبواشا وسد الخلة ايضا  
مضافا الى عدم امكان فرض تحيل له حتى ومنه  
الوصية التي هي عبارة عن اقطاع ولاية التصرف  
للوحي من الموصي في ثلث له بعد الموت فهي  
الحقوق لانهما مشرعة من عليه سلطنة المالك  
في ملكه بل هي بعد تنزيل الوحي منزلة الوحي  
بأدلة الوصية فانقل منه ما كان له من ملكية  
التصرف اليه فهي لا تسقط ولا تسفل بوجه من الوجوه  
ولعل مثلها الوكالة على بيع الرهن في ضمن  
عقد الرهانة فانه من التولية عليه دون التوكيل

ولذا لا يملك عزله على الأقوى بخلاف غيره من  
العقود اللازمة لو اندرجت وكالة فيه فأنه  
يملك عزله وينعزل به وإن اثنى فيه على راي قو  
بل ولو شرط عدم نفوذ العزل كان من الشرط  
الفساد الموجب للخيار ضرورة منافاته لما<sup>هية</sup>  
الوكالة وحقيقها التي هي عبارة عن مجرد ألا  
ذن الخاص في التصرف ونقض الرخصة فيه ولذا  
كان جواز التصرف فيها من الأحكام لامن الحقوق  
ولنفصل الكلام فيه محل آخر وبالجملة غير بعيد  
الفرق بين جعله وكيلاً على بيع الرهن في عقدائها

ليحصل

ليحصل الوثوق التام بالانسيقاء والوكالة  
على غيره في سائر العقود اللازمة ليحصل الأول  
من التولية التي لا بأس بها لو قلنا بأنه لا يملك  
عزله والثاني من الوكالة التي يتباينها عدم نفوذ  
العزل فيه ومنها اجازة المالك في بيع الفضو  
فاتهما من الأحكام لأن معناها امضاء البيع  
الواقع في ملكه فهو كما لو باعه بنفسه من كونه  
الائثار المتعلقة بنفس السلطنة التي هي له ومثلها  
التردد مرجعه الى ابقائه ملكه على ما كان وكل  
من النقل والابقاء من الأحكام لامن الحقوق



هَذَا مَا وَسَّعَنِي مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ عَلَى  
 نَشْتِ الْبَالِ وَضَيْقِ الْحَالِ وَهُوَ الْمَوْثِقُ  
 لِلشَّدَادِ وَالْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ  
 وَاشْفَاعِي بِالصَّوَابِ

این رساله است بطریق شرفی و جواب  
ان از سرکار شریفیدار تائب الامام سید  
الفقهاء العظام رئیس العلماء الاعلام حجة المسلمين  
والاسلام اثبات افاضت امیرنا محمد هاشم مدظله العالی  
سبح الله الرحمن الرحیم

سؤال محبة الاسلام چه منقذ ما نید در انیسستم  
مترجمیم که در هشتم فتاویٰ معلوم میکنیم بکار از قدیم  
واقع شده باشد در عینکه اقرب میکنیم بیکدیگر  
باشد فاصله فیما بین چهار صد و چهارده  
شاهست یکی طایفه دیگری باقی بوده است  
فتاویٰ باقیه فتاویٰ خود را بنویسند و باین  
مقوله از حالت سابقه بجمع وجه بخار و زود عمل



و عمل جدید نکرده صاحب فناء دانه مدعی شده  
 که جز در فناء حق محسوس و اب فناء همیشه دانه  
 می ماند همان فناء دانه دانه <sup>می ماند</sup> اولاً با این فاصل مسطره  
 در صریح یکم بکن واقع شده اند یا ضری و در صورتیکه  
 زیادتر از دانه فاصل قیاسی بوده باشد و فناء  
 دانه دانه فناء همیشه دانه ضری برین دانه یا صاحب  
 فناء همیشه دانه حق محسوس دانه و لوائیکه بعد  
 از دانه شدن ضری معلوم شده باشد یا صریح  
 دیگر دانه و صریح شرعی در زمین صریح و رجوع  
 چه قدر می باشد استدعا آنکه جواب در هر دو  
 جواب انفسند اجمالی دانه و تفصیلی اما جواب  
 اجمالی این نیست که در صورتیکه مالک فناء  
 یا نه تصریح کرده در تغییر و تنقیه این بقایا <sup>می ماند</sup>

بنا بر

که بنا بر از خوار زمان دانه بودن این در سابق نکرده  
 باشد صاحب فناء دانه دانه و این صریح که فناء دانه  
 خواه ضری یا در رسیدن باشد از فناء عارضه در اب این  
 و بخوان یا نه سید باشد خواه فاصل میان این فناء  
 بخوار هزار ذراع شرعی در زمین رجوع و یا نه در  
 در زمین صریح بوده یا نه دانه یا نه دانه خواه  
 معلوم شود ضری خواه قبل معلوم باشد خواه این  
 فناء یا نه بعد از دانه شدن ضری حواله بر این  
 شده باشد یا نشده باشد که در جمیع این صور مالک  
 فناء دانه دانه و مالک بر مالک فناء یا نه نیست و نیز  
 مالک فناء یا نه تصریح در ملک خود کرده و اندک  
 سلطان علی اموالهم و اما جواب تفصیلی این نیست که  
 احوال می رود که در زمین شود در این فناء عدم تسلط مالک  
 فناء یا نه و حواله محافه مالک فناء دانه دانه <sup>می ماند</sup>

مستطرد و بچند وجه اول اینکه بر فرض من اینکه قاعده باشد  
 بلیکته مالک ساقش باقی باشد یا یعنی که بالعقل  
 مالک باشد چون فرض من اینست که من و رسانده بقاعده  
 دائره بمقتضای قاعده نفی خبر من و خبر من ثابت بقدر نقل  
 میرسد مالک دائره را که منع نماید مالک دائره را و این  
 قاعده یا بقانون حکومته معتبره و در جای که و حکوم دلیلی  
 متناقضین یا نظیر متضاد خاص مطلق بر عام مطلق یا نظیر  
 خبر چنان ملحوظه در عموم و خصوص من وجه تقدم در  
 بر قاعده تسلط زیرا که قاعده نفی خبر بقا در نفی ظاهر  
 میباشد جاعده تسلط بخلاف عکس پس همیشه حکم  
 دارد بر آن نظیر سایر عموما تا حاکم از قبیل نفی خواص  
 در عموم و شیان و نفی صریح و نفی سبیل بر محسین  
 و نفی احکام شکوک در کثیر الشک و امثال آنها که  
 بر تمام عموما دیگر در اشباع احکام تقدم دارند  
 و این

چنانچه نسخ اسناد و اسناد و محقق اخباری و غیره  
 وجه در اصول خود و غیر آن بنا را بر همین گذارد  
 بیان قاعده نفی خبر در مقابل قواعد دیگر و با اینکه نظر  
 باقیه از موارد اجبار قاعده نفی خبر و خبر من و خبر من  
 از اجبار ظاهر شده آنها احضر مطلق میباشد نسبت  
 به عموم قاعده تسلط زیرا که در همان مقام معارضه با قاعده  
 تسلط دارد شده مثل خبر معروف عموم در امر نفی و نظیر  
 پس تقدم میباشد بر عام مطلق چنانچه صاحب قوانین  
 در اجوبه مسائل خود چنین نظیر خبر من و خبر من  
 این دو قاعده و با اینکه بر فرض عموم و خصوص من وجه  
 بودن مورد شمار آنها از حیث عدیه عقیده تعلیه  
 با قاعده وجه نفی خبر میباشد و از همین وجه تقدم  
 قاعده نفی خبر صاحب قوانین در موارد عدیه در  
 اجوبه مسائل و محقق صاحب از احیاء عنوان آن قائل



شده در همین سنده شایسته مستفادین که مالک هر دو معین  
 باشند و هم جنب در مالک عقیده که مالکین معینین دارند  
 با اینکه احدی مالکین را غیر سند که علی نماید در قیام یا مالک  
 که موجب برهانه یا مالک دیگری باشد در خلاف قول  
 وجه دوم از آن وجه که ملوک و نه هم شود در اینجا که موجب  
 استقل مالک قیام دارند و یا سند به جمع مالک قیام یا اثر  
 در صورتی مطهره اینست که مسلم نیست که قیام یا اثر و بعد از آن  
 شدن باقی باشد بر ملک مالکین بیکدیگر که آن ملک از خود  
 استیفاء میباشند که بعد از اصل بر آن جاری شده باشد  
 و از این وجه میباشند که اگر دیگری غیر مالک سابق از احوال  
 کند چنین قضای یا از حق مالک میشود و مالک سابق <sup>بشد</sup>  
 که مستحق قرار شود چنانچه در صورتی استیفاء یا اعلی و مقام  
 در صورتی علم و مسالک فائز به این شده و بعد از این  
 هم از وجه علامه در نظر که مستفاد میشود بعد از آنکه

قول را نسبت به مالک داده از رؤساء عامه و بعد از این  
 صاحب کفایه هم فائز به این شده بیکدیگر جامع المفا  
 این قول را نسبت به مشهور داده بقی در این قول شرط  
 شده که آن مالک سابق ملک او بر وجه احوال  
 شده باشد نه بر وجه بیع و هبه و عطیه و صدق و میراث  
 و فوائدها از کلام علامه و بعضی دیگر ادعا عدل و خلافت  
 با اجماع بر این شرط مستفاد میشود که اگر از اصل  
 معاصرین ما صاحب جواهر رفع مقامه مستفاد میشود  
 که این اجماع که ادعا شده در مورد دیگر اصل آن از  
 اول امر احوال شده و بعد از احوال از قبیل بیع و هبه و میراث  
 و فوائدها دیگر و مشفق شده نایت نیست بیکدیگر احوال  
 در صورتی معمولی احوال احوال موافق را که بعد از احوال  
 شده اعم از برای این شرط و غیر آن میباشند و بعد  
 گفت که معمول این اجماع صورتی را هم که محل ملک

که ماهی بطریق احیا و مالک شده باشد یا بقدر این بنا  
 بنا بر این میتوان قائل شد یا اینکه مقتضای عوائد  
 مالک به حصول ثلث با حیا و در این در صورتی که  
 اگر دیگر عین مالک چنین ملکی را که همان بعد از  
 احیا شده احیا نماید مالک میشود پس هرگاه بنا  
 بر این قول شد باید گفت که ملکی با اینکه بخوان شدن  
 این زمین از ملک مالکش بیرون رفته زیرا که احیا  
 ارضی که مالک دارد باینکه هر چه از آن ملک از ملک  
 مالکش میشود و چون بدین مالک میبایست حکم خوان  
 اصلی را دارد و احیاء این موجب ثلث محلی میشود  
 چنانچه خواه از حاصل حصول ثلث با حیا هم اندیشیم  
 موجب ملک محلی میشود نه خارج از ملک مالک بنا  
 و هرگاه بنا بر این باشد که چنین ارض موافق بلا مال  
 شده مالک آن قضا و دائره آنچه را که از ضا ارباب آن  
 معذور

منصرف شده که با آنها برادر در قضا و خود در تسلط  
 بوده و حیا زده کرده حال که مالک سابق این قضا و  
 مالک کند قضا و دائره و تسلط است و آنچه را که از دیگر  
 حیا زده کرده ندارد و ملکیت سابقه او ضا ارباب را  
 نمی نهد از برای تسلط او بعد از زمان شدن نظر  
 موضوع وجه صحیح آن وجه است که با این شدن و عدم  
 توجه مالک این قضا و دائره سیم بعد از طول زمانی که  
 از اعراض او میباشد از آن قضا و اعراض موجب خروج از  
 ملکیت آن عرض میشود چنانچه در موارد عدید در  
 مباحث قضیه فقها بیان نموده اند از آنچه در مسأله  
 و غیر آن بیان شده که هرگاه کف از دجله برآید  
 و بعد برآید در دجله از ملکیت او خارج میشود نظری  
 حکم اعراض و هرگاه از ملکیت مالک خارج شد با اعراض  
 مالک قضا و دائره را بر میسد که حیا زده نماید و اگر از



منافذ آب قنات با اثر برده و تسلط نیست بر او  
 از قنات با اثر برده چهارم از آن وجه دوم اعتباری  
 عقل می باشد که هر چه علامه در تذکره آنها را دلیل  
 از برای مالک از رؤساء عامه آورده و مستند ثانی  
 هم در مسالت از برای مذهب مختار خود ذکر کرده که مطابقت  
 با مذهب مالک یکی از آنها اینست که این زمین قبل از احیاء  
 ابتدای آن مباح بوده دراصل و هرگاه مالک آن ترک  
 کرد آنرا تا نامانوان شد برگشت بحال اول خود آن  
 اباچه و دیگر اینست که علمه اینکه این ارض حیاء را محیی  
 مالک شده از اول امر اعم از اینکه از او بدیگری مستقل  
 باشد یا نه باشد محض احیاء آن و عماره آن بوده  
 و فقره حسن در مقام اینست که علمه بر طرف شده و انتفاء  
 علمه اقتضا می نماید انتفاء ملول را پس بنابر این  
 دو وجه چنین ارض هوایی را هر که احیاء نماید مالک  
 می شود

میشود و مالک اول را نیز پس مانع و مزاحم او نبود بنا بر این  
 در این مسئله قناتین با اثر و در اثره آنچه را صاحب قنات  
 برده از منافذ آب قنات با اثر حق او شده و صاحب قنات  
 با اثر را نیز پس که مزاحم او شود چنانچه هرگاه احدی چیزی را  
 انقطاع کند و بعد از دست او بیفتد و فقیر شود نسبت  
 با و پس دیگری انقطاع کند آنرا از شخص دوم حق را از مسال  
 پنجم از آن وجه اخبار چند می باشد که ملول آنها جدا است  
 می باشد و در دلالت القامیر ضرر و چنین موافق از ملکیت مالک  
 سابق و فقیر ملکیت یا احیاء از برای محیی ثانی از آنجمله  
 صحیحه ای خاندن کاظمی از حضرت باقر علیه السلام از اخبار این  
 علیه السلام می باشد که از محلیه فقرات آن اینست و آن تر کها  
 او و تر کها فاخته ها در جل من السلین من مبدع فقرها و احیاء  
 فواحقها من اندی تر کها فیلو و ضراجهما الخی الامام  
 حق اهل بیتی و له ما اکل حتی یظفر اذنا ثم من اهل بیت یستغفر

وازالجه سياستد ايجد در صحنه معوين بن و صهي از حضرت  
 صادق عليه السلام و در شده باين عبارت قان كانت ارض  
 لرجل فبده فذاب عنها و شر كها و اضربها ثم جاء بعد نظيرها  
 فان الارض شقة و لمن عجزها و ازالجه سياستد معين عمر بن  
 نيز بل صحت جمله من اصل الجبل لسيئلا ايا عبد الله عليه السلام  
 عن رجل اخذ ايضا عمار كها اهلها اخبرها و اكرى امارها  
 و بنى فيها بيوتا و عرس بها و غلها قال عليه السلام كان الذين  
 المؤمنون عليه السلام يقول من احبب ارضا من المؤمنين فمعه  
 و عليه طسقا جوديه انى الامام فخرها كالجدة فانظر  
 القائم عليه السلام فلوطن نفسه على ان تؤخذ منه و يمكن  
 جوابا زهره ان اراين وجوه و الخفيش في مقام الجواب  
 عن الوجه الاول عن كل من جهانه الثلث ان الوجه الاول  
 و هي جهة حكومت قاعده ففى الضرر على قاعده السليط  
 ان مرجع الحكومة الى احد من امور اربعة احدها كون

الاول

الحاكم الناطق الى الحكم مفيد لا علة منه معنى ان يكون الحكم  
 مطلقا و يدل بموجبه لا علة في علمه اعم من مورد الحكم و غيره  
 و مضمون القاعدة في المطلق و المعيد هو لا حد للمعيد و هذا  
 انما يتم حكومته على الفرد بالعدم السرراي في المطلقات  
 لا يظهر و هذا في عدم المعيد و لا تكون كل صفة ناطق الى  
 الاضرب يكون الحكومة من الجابنين و هذا القسم من الحكومة  
 ينقسم الى قسمين احدهما ما يكون الحاكم اعم من مورد الحكم  
 و غيره بان يكون ناطقا اليهما معا و الاضرب بان يكون ناطقا  
 الى مورد الحكم خاصة و يكون دخر ارض كافى لاوله الثاني  
 حكم الشكوك في مقام الكثرة و في النافذة و في صورة خط  
 او الامام او بعد اليها و عن الحد و نحوها فان اضر الحاكم في  
 هذه الصورة لا يتا و عن موارد الشكوك و لا عكس قلوب  
 لكن مفيد لها المانع له مورد و هذا اسد من اول  
 في الحكومة من جهة الاختصاص و الاختصاص و ثانياً ان يكون



الحاكم بيننا لما سكن عنه الحكم من الاموال والكنوز والآثار  
 والامكنة والحدود والبلاد والشروط والمواعيد  
 فظاهرها بان يكون في امره من غير هذه المواعيد وهذا  
 هو الذي يعبر عنه بالمرور في امور حكمه وعبارة اخرى  
 يكون الحاكم ناظرا للحكم ساكنا فيكون الحاكم والالحكم  
 مصلوا بالنسبة الى هذه الامور او بعضها والغالبي في مقام  
 اصل هذه القاعدة هذا المقام وما لهما ان يكون الحاكم في  
 على خلاف ما هو ظاهر الحكم نظير القرينة المنقضية للعادة  
 للخصفة في صورة ظهور لفظ الخفية في المعنى المضمحل فان  
 القرينة المعاندة ناظر الى مدلول الخفية ولا عكس  
 ورايتها ان يكون الحاكم محققا لوجه الحكم من حيث  
 اجزاء الاختلاف بالبين الواحدة في الاستصحاب لموضوع  
 الطعن والمأخوذ في قوله عليه السلام لا صلوة الا بطهون  
 وكذا دليل حجية البينة وسائر تكرار أسف الحثية فيقال  
 بطل

الجزاء المذكور بان جاز بان ينسب من هذه الامور ليس  
 دأبها في عنوان المتعارفين الذين يكون المصحح  
 الى المرحلات لان من جعل الى البين لا الى التقييم والخصف  
 ولذا يكون منقفا للاحداث الحاكمة عند على اخرى  
 المحكومة بخلاف مواعيد المتعارفين لا ينبغي فنقول ليس  
 بين من هذه الامور جازيا في هذا المقام على وجهه  
 حكومته قاعدة في الضرر على قاعدة التسليم بدان  
 الظاهر من في الضرر او النقص عنه على الوجه المستقار  
 من دليله لسمي انما هو في طبيعة الضرر المسارية  
 في جميع اضراره الممثلة مع الاضرار عند وجودها ابتداء  
 وفي اول الامر بمعنى انه لم يضر في الشريعة حكم من رعى  
 ابتداء من غير النظر الى مقتضات سائر الاحكام وموافقا  
 وكذا الكلام في النقص عنه بان يكون المعنى لا يفعل التكلف

فقد اضرب يا من عذر ان يكون النقي ناظرا الى نقي من  
 متعلقات سائر الاحكام وهذا هو الظاهر من النقي  
 او النقي الواحد وعلى الطبيعة لا هو الظاهر في نظام  
 من مضمون لا غير ولا على الابنية ولا في كافي ملك  
 لا كافي لا يوتي ولا صلوة الا بقائمة الكذب ولا صلوة الا  
 بطهين ونحوها مما هو ظاهر في نقي الطبيعة من غير تقيدها  
 يكونها متعلقه لسائر الاحكام نعم يمكن ان يكون فعلا والنقي  
 او النقي في مورد الضرر خصوص في الضرر المتعلق بمتعلق  
 سائر الاحكام لكنه خلاف ظاهر النقي او النقي الواحد من على  
 الطبيعة كما ان مقتضى الاصل ايضا عدم التمسك على المعنى  
 الاول ليس النقي او النقي ناظرا الى متعلقات سائر الاحكام  
 اصلا وعلى المعنى الثاني يكون نقا والخير ناظرا اليها لكنه  
 معنى مرجوع كما عرفت ولا اقل من تساوي الاحتمالين

وعليه

وعليه ايضا لا يتم نظر هذا الخبر الى خصوص متعلقات سائر  
 الاحكام فلا يثبت الحكومة باحد من الوجوه الاربعه ونوهم  
 ان المعنى الاول بعمومه السراحي ليشمل متعلقات سائر الاحكام  
 ومواردها ايضا فيتم الحكومة بالنظر العمومي للضرر من في  
 المقام مدحوي بان هذا المقصود بعينه جار في سائر  
 القواعد المتعاقبة لهذه القاعدة خصوص قاعدة التسلط  
 في جميع الامور في ثمار الضرر من وجهه ولا يفي انه طار  
 عن مورد الحكومة مع ان العدم السراحي ليس مستقانا من حاق  
 اللفظ لا يفي والافضل بان التعميم لللفظ ثابت هنا وليس ثابتا  
 هنا لك تحكم صرف الاحكام سواء في الجميع ولا يفي كذا يقال  
 ان هذا خبر انما ورد في مقام الاستدلال بقبض العموم لا سيما  
 فيكون بلفظه ظاهرا في العموم والافضل ان سياتي في عموم  
 المخرج بعينه فكما انه ظاهر في العموم ويشمل جميع موارد سائر  
 الاحكام هو القواعد كافر في محله وارسله كثير من الفقهاء في مقام

هذا الخبر من غير ان يلاحظ في مورد الضرر من وجهه ولا يفي انه طار



الحكومة ارسال المسلمات فكذلك هذا الخبر وايضا كل من  
 صرح وليس كل من صرح فكذلك حصل النصر وحصل الخرج  
 وكما حصل الخرج حصلت الحكومة على ما هو مسلم عندكم فكذلك  
 حصل النصر وحصلت الحكومة وايضا هذه القاعدة متقدمة  
 من العقل ايضا كما يشهد به قولهم في مقام ابرارها حيث  
 يعبرون عنها بنفى النصر لثابت عقله ونقله ومن الواضح  
 ان القاعدة العقلية لا تقبل التخصيص فهي جارية في جميع موارد  
 سائر القواعد وهذا وان لم يكن حكومتها اصطلاحية لعدم  
 كونها مستندة الى اللفظ لكنه في معنى الحكومة من حيث <sup>نفسها</sup>  
 على جميع القواعد السمعية مع ان اعضاها والخبر به كاف في  
 صيرورة ظاهره في العموم فيدخل المقام تحت الحكومة <sup>صطلاح</sup>  
 باعتبار ظهور الخبر في العموم واعتبار الواسع عدم ظهور  
 الخبر وعدم شموله بالنسبة الى موارد سائر القواعد على طوع  
 النظر عن خصم لاكن من من العقلاء فلا نسلم عدم ظهوره

بحسب

بعد فقهه لاكن حكومتها بالنسبة الى ما يقابلها من اهل سائر  
 القواعد كما ينبغي عنه شكهم به في غير واحد من الموارد  
 العقلية كما لا يخفى وايضا لفظ النصر من الواضح مدح ولا راة  
 النفي ليس مستلزما في الطبيعة ان يكون خاتمة ليكون مرطوع الكلام  
 الى كونه مطلقا دينا في حق عمومته لا خلا في كل الوجه الذي  
 مر في وجه الدلالة بل هو غير ثبوتية كدلالة النفي وقيد العموم  
 لا يستلزم في السامع من الجواب لا ضرر ولا نفع في القدم  
 بعد وان انكسر في سياق النفي من قبل العموم لا يستلزم ان  
 او العموم لا خلا في الضرر وعدم على الظاهر وايضا في بعض  
 روايات الخبر تدل على ان النصر منفي في جميع الموارد <sup>كلها</sup>  
 بل ليس خاص بالنسبة اليه لبعض الروايات التي لا يمكن لمواضع  
 فحله شمره بن محمد بحيث ورواه عن ولا ضرر على المؤمن  
 وفي بعض رواياته المرسل المذكورة في المتن وغيرها  
 لا ضرر ولا ضرر في الاسلام فان التخصيص من المذكورين

انما وقع في عصر من التخليل المفيد للعموم فكانت فيه مثل ان اسلام  
المسلم واثبات الزمان بمعان وورد الصريح عليهما ولا  
ان يكون المراد بالاسلام احكامها اسلام اما بالاحكام او  
الجهان كما يستفاد نظيره في قوله تعالى فاجعل عليكم في الدين  
من رزق حيث قعد نفى الرزق يا دين ولعل الرزق في فهم  
حكومتها تلك القواعد على سائر القواعد فيكون ان اسند ظهور  
في شعوره لحوارج سائر القواعد لا نأخذ ان اقتضاء مقام  
الامتنان فيهم الحكم المعلق على الطبيعة المطلقة المستفادة من المطلق  
وان وقع في غير واحد من اسند كالات كثير من الصغائر في نصائ  
اوله الاحكام لكن التفتيش في العموم لا متناهي ان يقتصر فيه على  
قد يحصل به الامتنان في الجملة لا بالنسبة الى جميع اصناف  
المطلق او جميع ما يتعلق به من الاحوال والتكليفات والافاضة  
ولا يمكنه سائر الخصوصيات العارضة له فان قول المرحي  
لجده منت عليك بان تمام اكثر الدليل او تنفرد اكثر النجاة

او ثلثه

او ثلث رزق وقنار رزقه او ما كل الطعام الذي في ونحو ذلك  
لا يقتضي ابا حنه على درجات هذه الامور له في جميع الاحوال  
والتيقنات ونحوها بل غاية ما يستفاد من الرتبة انما هو ان  
ارتكابه لهذه الامور في الجملة وان لم يكن ممنوعا عن ذلك يحصل به  
تفضل المولى عليه من هذه الامور وهذا امر باضح عند العقلاء  
واها الى العرف والمعارف في حوام من الرزق ساء على الرزق  
كما ان استغناء الموارث التي من الله تعالى على هذه الامور الرزق  
في غير واحد من الاحكام ثبالة لسكان ليقف المستفيد التي كانت  
مضرة لاهل السالفه يقتضي هذا القدر من الامتنان ربا  
والامتنان فيذكره بالنسبة الى فرد من المطلق او فرد  
مميز منه او منصف منه او قسم منه او في حال من احواله وكيفية  
من تكيفاته ان في مقام خاص من خصوصياته غير يكون  
الحكم المعلق على المطلق والامر بالامور والامتنان لا يقتضي العم  
مطلقا بل هو موجه على فرد من عدم اغضاره في فرد لاهل  
النسبة



الى ما ورنه الا متنا من جهة فان علم تلك الجهة فلا بد  
 من الاقتصار عليها والتعميم بالنسبة اليها خاصة وان لم يعلم  
 فلا متنا من الاخذ بالاعتدال المتين او المظاهر مما يحصل  
 به الا متنا فاقضاه مورخ الا متنا العموم من جميع الجهات  
 المذكورة او في جميع اقرار الطبيعة المطلقة لا دليل عليه بل الدليل  
 على خلافه على الوجه الذي عرفت فان امرين من اقسامه العموم  
 خصوص العموم بالنسبة الى الصنف الذي حصل الا متنا من جهة  
 فخص امره صحيح لا اعتبار عليه وان اريد من اقسامه العموم  
 الحكم لجميع اقرار المطلق وان حصل الا متنا ببعضها انما هو  
 وهذا مما يفتقر فيه الامر على كثر من استدلال بالعموم الا متنا  
 ومن جهة ما فهم في هذا المقام فاما حصول الا متنا في بعض الحكم  
 الصريح لا يوقف على تعميمه بالنسبة الى جميع الاصناف <sup>مما</sup>  
 بل يحصل بمجرد هذا الحكم في صنف من اصنافه وحيث يكون  
 نوعا متنا فانه يفتقر به هذا الحكم المطلق فدل على متنا امر  
 كثر

لا بد ان يقتصر عليه ولا يتعدى الحكم الى غيره بحيث يعم جميع اقرار  
 الطبيعة المطلقة ولا ينبغي ان تشترط الصغر والاستدراك في تعميمه  
 فظاهر من هذا الخبر ويمكن تعميمه بالنسبة الى جميع هذا الصنف  
 يحصل غاية الا متنا وهذا لا يقتضي تعميمه للصغر الذي  
 يشمله سائر اقرار اعد العوالم على الفر الذي فترناه في حق  
 الحكومة ولم يثبت نظرا لجزءها باعتبار الا متنا اصله ان لم  
 فقل يكون نظره مصر وفاعته من هذه الجهة فالمسئلة بالعموم  
 الا متنا في هذا المقام ليس في محله وان قلنا بان اقرار الا متنا  
 العموم في الجملة رافعا فاسر دليل هذا ومقادير الخبر بدليل من  
 المرجع المستفاد من الآية والبرهان فظهر الى ان اقرار السيات في  
 مع كونه في سائر اقرار من جميع اقرار الكلام الى تلك القواعد  
 اذ لا فاق في تلك القضايا كثر ما يثبت القواعد في مقابله سائر  
 اقرار العوالم ليس موقفا على حصول الحكومة واحتمال  
 ان يكون نظره الى دلالة الدليل بنضه على معنى الحكومة  
 او الى

انقطاع الحكومة من امر اضطرار لم يصل اليها وانفق عليها بل لعل نظرهم  
 الى كون هذه القاعدات غير وثيرة بالمرحبات العقلية والنقلية  
 في اكثر المواقف ويكون بناءهم على وقوع التعارض بين هذه  
 القاعدات وما يقابلها على وجه العدم من وجه كالمسبب الى غير ذلك  
 من احوال بناء هذا البناء لا يقدح في هذه القاعدات في كثير من المواقف  
 على العوالم او الى ما سيبيح بيان انه من انما هي على حكومة نظام  
 مستفاد من خصوص النظام من دون تطلو الحكومة وان شئت  
 في شئ ذلك فلا نظر هل يجوز لا صدق ان يقول بالامانة انما  
 واللواظ وشرب الخمر والميسر والغيبة والكذب رسائل المعاصي  
 البكرية الموقوفة في صورة كون تركها صريحا وسنة صريحا  
 مع ان تقابل هذه القاعدات للعوالم المبنية لها مثل تقابلها مع  
 مساير العوالم واما ما عشت ببيتنا المعاصر المحقق الانصاف  
 من سبب لا يثبت حكومة ادلة تقى الخرج على سام العوالم  
 من رواية جدي الاعلى من الى سام عن ابي عبد الله عليه السلام

من

فمن غير ما قطع نظر فعمل عليه من فكيف يصنع بالرضى فقل  
 عليه السلام يعرف هذا واسببها من كتاب الله ما جعل عليه  
 في الدين من صريح اصح عليه وذكر في وجه كالمسبب ان احالة  
 حكم هذه الواجبة الى عدم تقى الخرج وبيان انه ينبغي ان يعلم منه  
 ان الحكم في هذه الواجبة المسبب فرق المراتب مع معارضة العوالم المذكورة  
 بالعوالم الموقوفة المسبب على اليسر دلالة واضحة على حكمه عمومها  
 تقى الخرج بانفسها على العوالم المبنية للثبات لئلا يفت من غير طاعة  
 الى هذه خطة تعارض وشيخ في الدين فلا يقدح في نظر في النظر  
 بل الظاهر من الخبر خلافة بل لعله بالدلالة الى تقى الحكومة المطلقة  
 اقرب ببيان ان الاصل المستفاد من مساير العوالم المعارضة  
 لعوالم تقى الخرج فاما ان احدهما ما جعل السامع له بل لا عند  
 الاضطرار والشدة ويعني انه جعل الواجبة التي هي مورد الحكم  
 حكيم اختياريا واضطراريا لا تطهارة من الحدث فانه يعلم  
 بالامانة ان الطهارة الملائمة فيها اختيارية والطهارة التي



اضطرار من شأنه نفس الوضوء والغسل فان الاختيار <sup>مستحب</sup>  
 ما لا يجبر عليه وما يباشره المكلف بنفسه وما لا ينفذه  
 ولا يضطر الى معيقها ما يكون فيه بعض الامور المذكورة  
 المقتضية لتغير كفيها <sup>فيما</sup> مثل هذا ما ثبت في بدنية  
 الصلوة فاعدا للضطر الذي لا يقدر على القيام عن الصلوة <sup>على</sup>  
 وبدنية الطواف بمنزلة المشي للضطر عن الطواف ما شيا <sup>وا</sup> ما  
 ما لا يكون كذلك بل له حكم واحد في حال الاختيار ومع عدمه  
 التكليف به من اصله واكثر الاحكام المستفادة من سائر العوام  
 من ذلك القبيل ثم القسم الاول قد يعلم فيه الاضطرار بالعقل  
 او العادة وقد يعلم بالشريعة بان يقول الشارع ان المكلف <sup>ممنوع</sup>  
 بالحمل الشرعي عن العمل الاختياري المقتضى للواقعة وهذا حيث  
 التكليف به الى ثبوته من قبل الشارع فعلى هذا يمكن حمل ضيق  
 عبد الله على انه كان عالما بان الوضوء الاختياري <sup>بذلك</sup> اضطرار  
 في صورة الجبر هو الوضوء مع الجبر لمن به صريح في صريح <sup>الحكم</sup>

عن

عبد الله على اصحابهم عليه السلام في زمان الحضور سيما  
 عند مثل هذا الرجل الذي اذن له فوالا الصادق عليه السلام <sup>عليه</sup>  
 وقال في نفسه انه يقع ويظهر على ما رواه العتيق <sup>وقد</sup> وعلى القول <sup>بأن</sup>  
 مع عبد الله على بن ابي الجبل الكوفي المحدود من قضاء <sup>الامر</sup>  
 وقاضيتهم كما هو الاثر في النظر يكون الامر اوضح فعلى هذا  
 ينبغي ان يكون المقصود من سؤاله سؤالا ان يعلم ان العرج <sup>الحاصل</sup>  
 في رضع المارئة وان المارئة التي في رضع المارئة هل يكون <sup>ممنوع</sup>  
 الاضطرار الذي ثبت شرعا له حكم الجبر ام لا فقال الامام عليه السلام  
 ان كونه ممنوعا لا يضطر الى استيفاء من انه في الحرم لان الله <sup>تعالى</sup>  
 رضع الحرم ما رضع الامم الحرمي عن صور الحكم الاختياري بل <sup>القول</sup>  
 يظعن بالخبر في هذا المعنى لان قوله تكيف يضيغ بالوضوء يدل على انه  
 لا من مقتضى عدم سقوط الوضوء من اصله فعلى هذا يكون نفى  
 الحرم المستفاد من الآية الشرعية كسائر ادلة مثبتة <sup>للمقتضى</sup>  
 الاضطرار من الوضوء فيحصل هذا القسم من الوضوء بالوسع

على المراجعة على منه عليه السلام بقوله اصبح عليه ورضي عن هذا الحكم على  
 مدلول الآية وعلى هذا البيان يكون قاعدة في المخرج بشرية  
 المقام حاكم في القسم الاول من موارج الحكم المستفاد  
 من مسائل العمومات لا مطلقا كما وانما المستدل بالخبر في كل  
 المقامات التي تكون من القسم الثاني لا حكمه لها لا مستدل  
 بالخبر لظن حكمه تلك القاعدة ليس في عمله ولا فرق في هذه  
 الحكومة الخاصة المستفادة من الخبرين في قاعدة في المخرج  
 للصيد والمصيد بمعنى ان يكون ناضية لوضع المسح على البئر او  
 لاصل المسح بناء على حكومتها على عدم المسح على البئر لان هذه  
 الحكومة بمعنى كونها حاكم بدلالة اللفظية ففسر وفيها معنى  
 موثر الحكم الاضطراري الذي هو يدل عن موثر الحكم الاضطراري  
 الثابت كل منهما في الرصد لا بمعنى كونه مبيحا للمقدار  
 عليه الدليل الدال على ثبوت المسح على البئر المستفاد من  
 الرصد لينظر في اليه كل من احتج في نفي الصيد والمصيد من جهة

نفي

ينفي الاستئصال في قضاة الخبر على هذا البيان بان نفي الصيد دون  
 المصيد فيما هو مقدم للمبيحة كما هو المحذور في المسح على البئر  
 واصل الفساد ونفي المصيد يقتضي نفي المسح من اصله ومن صاير  
 شيئا المعاصر المستدل به المراجعة في صريح وملازمه فاضل في  
 في كتاب اصوله وما كثر في الطهارة في مباحث الرصد في صريح  
 عديد من عند بيان قول الخبر فيها ما ذكره في جملة احوال الكفاية  
 ومنها ما ذكره في منع الاضطرار في مقتضيات دليل الاستدلال  
 صفا ما ذكره في دوران الامر بين الاقل والاكثر في مباحث  
 اصالة البراءة ومنها ما ذكره في الطهارة في رصود ذي الجبر  
 فقي اصوله فيما مر على ان كان الاستدلال به لنفي الصيد دون  
 المصيد في مسئلة الجبر في فروعه عكس الامر وصح نقضه  
 وبالجملة في انكاره وذكر ان الخبر محمول على ان المراد في عالم  
 بين دوران الامر بين المسح على المراجعة والمسح على العصف وكان  
 عن وجوب رفع المراجعة ثم رصدها عن تفسيره او سقوطه



هذا عن كلامه بلفظه وانما خبر بان هذا الحمل لا يليه من الجواب  
 بان المداس على نفي الخرج المستفاد من الآية اعله ثم تافس  
 في اصل الخبر وقال مع كون الرواية غير يقينية المستند <sup>فيها</sup>  
 ضعيف في الغاية لان الخبر مروي في الكافي في باب الجباية  
 والتقويض والمجرايات من كتاب الطهارة يمكن عدّه من اصحابنا  
 عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن الحسن بن رباط عن  
 عبد الله بن علي بن السام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 ذكرنا خبر بنامه والخبر بهذا السند اما صحيح كما هو الاصل او حسن  
 كما يصحح او فري كما يصحح لان عدّه الكافي عن احمد بن محمد اما  
 عن احمد بن محمد بن عيسى لا يسمي واما عن احمد بن محمد بن خالد  
 البرقي وفي عدّه الكافي عن كليهما جمع من الثقات على الاستماع  
 من العلان في الخلاصة في بيان اسامي عدّه الكافي ولا ياب  
 واشترى احمد بن محمد البرقي وابن عيسى كلاهما كليهما من الثقات  
 مع ان كون رواية احمد في هذا الخبر عن ابن محبوب في نسخة على

في نسخة

ابن عيسى الذي لا خلاف ولا شبهة في وثاقته كما خصصه  
 في غير المسئلة وان ابن محبوب هو الحسن بن محبوب الذي  
 من اجل الثقات ومن جهة اصحاب الاجماع وعلي بن الحسن بن رباط  
 قد نص النجاشي وغيره على انه ثقة واما عبد الله بن علي فله اخبار  
 واشترى اليه سابقا هذا فاحمد مع عبد الله بن علي بن ابي بصير  
 عن نضر بن ابي نضر ايضا نظر الى نضر بن الكاظمي في نسخة <sup>التي</sup>  
 من الكافي في نسخة ثقة بل من اجل الثقات لما ذكر عن الصادق بن عبد الله  
 من خاصته اصحاب الاغرة عليهم السلام ونفعها لهم الرؤساء <sup>اعلم</sup>  
 الماخوف فيمنعهم المحال والحرام والضياع في كلام الذين <sup>يطعن</sup>  
 عليهم ولا يدرى الختم واحد منهم وهم اصحاب الاصول  
 المدونة والمصنفات المشهور وكفى بما ذكره هذا الشيخ  
 الجليل في حق هذا الرجل شاهدا على كونه في اعلى درجات  
 الرئاسة والضيطة والجلالة فيكون الخبر من جهة صحيحا  
 واما على القول بعدم اثارهما كما يظهر من الشيخ في رواية

حيث عدوا لغيره من مختلفين في رمال حولا الصاوي <sup>الذي</sup>  
 يكون هذا الذي عد من موالي السام ووقع في هذا السند  
 محمد واما باعتبار ما رواه الكشي في حقه بسند صحيح على الصحيح  
 وهو ثق على احتمال الرجوع عنه قال قلت لا يعيد الله  
 ان الناس لم يغيري على الكلام وانا اعلم الناس فقال اما  
 مثلك من يقع ثم يطير وما من يقع ولا يطير فلا فان حقا  
 الخبر فيه مدح وبلغ ذكره الروي نفسه فيكون شهادة في  
 حق نفسه ومثله لا يفضل وان ذكره بعضهم في مقام الثناء  
 في الذكاة على الحسن الا ان الظاهر من ذكر رؤساء اصحاب  
 ولا سيما علماء الرجال منهم ذلك في عنوانه وسكرتهم  
 عن رتبة من هذه الجهة ليعمل عدم كونه فادوا عندكم وان  
 الخبر من هذه الجهة يمكن فيكون لا وفوقه لا بعض الا جلاء الله  
 يظهر من غير هذا الخبر من الاخبار فضله ورياسته منها ما  
 في الكافي في باب ما يرب على الناس عند منى الامام فيكون

الخبر

الخبر من جهة حسنا ويكون حسنا لا لصحيح لان الروي  
 عنه بالواسطة هو الحسن بن محبوب الذي من اصحاب الكافي  
 وعليه خبر ضعيف ثبت مدح له وعدم كفاية الخبر الوارد  
 في حقه لا يثبت حسنة يكون الخبر في الاصح فكل الذي  
 الروي عنه بالواسطة من اصحاب الاحكام فظهر ما قلناه  
 عليك ان مناقشة شيخنا الحق لا تصاري قد سره  
 في سند الخبر انما نشأت من مساحنة في التحقيق رجالا <sup>لسند</sup>  
 والتحقيق فيه ما ذكرناه وصيب اضع الاخر في صدور هذا  
 الخبر بسند وظهر عدم دلالة على حكومة ائمة نفي الخبر  
 على صاحب العوفاش على وجه الاطلاق فليس مع اليقين في  
 صدره من عدم حكومة ائمة نفي الخبر على سائر العوفاش  
 المعاصرة له وان الامور التي ذكرناها في مقام الامور  
 على نفي الحكومة مما يمكن ان يحصل بها الفائل بالحكومة ليس  
 متجها لشيء فنفك ان فاضلنا ان كل خبر من صريح  
 ولا عكس فتكون قاعدة نفي الخبر حاكمه من هذه الجهة  
 بعد تسليم حكومة ائمة نفي الخبر على وجه الاطلاق في جميع



وقد قيل ذلك ان المستفاد من كلام اهل اللغة  
 كون الضيق من جهة معاني الخرج الا انه صلى عن علي بن  
 ابي ابيهم ان الخرج هو الذي لا هو ضربه والضيق ما يكون  
 له الموضع الضيق والذي يظهر من اكثرهم ان من جهة  
 معاني الضيق ما هو ضربه الضيق كما هو في الحال والظاهر  
 والظاهر الاثير به مجمع الجرمين وغيرها والظاهر ان  
 عن معناه يكون ضربه الضيق او ضربه الضيق في المطاوعة  
 وانها امران وجوديان ان الضيق يستعمل على تقدير  
 او حصار في الشيء الذي ينصف به كما ان الضيق يستعمل  
 على غيره او كما في الشيء الذي ينصف به ويدل عليه  
 ما هو عليه في المصباح في بيان معناه وقد يطلق على  
 في الاعيان وتكون ما قاله في النهاية الاثير به من ان قوله  
 لا ضيق لا يضرب له اية فيلحقه شيئا من جهة والذي  
 يظهر من سياقه الاثير به في العالمين في مقام بعض  
 القرائن الاثر ان المراد من الخرج والضيق الحقيقي  
 خصوص من بين المعنيين ذكرناهما بل هذا هو الظاهر  
 في قوله

في الخرج ايضا ما هو الضيق من ان المراد من حصر  
 من اللفظ على ما هو الضيق منها عرفا سواء في  
 اللغة او في المعنى ينفع الامر عاينه والوجه عندنا ان  
 بين هذين المعنيين عموم من وجه فقد يكون الضيق  
 مصداقا للضيق الذي يستعمل على الحصار والنقص ايضا  
 وقد لا يكون كذلك كما في شقفة التي لا يستعمل فيها  
 ذلك في نفسه او عرصة او ماله كما ان النقص والحصار  
 ايضا قد يعرضان للشيء من غير حصول شقفة كما لو حصل  
 منها في مال شقفة لا يكون مثله اجمالا في جهة تكثر احواله  
 نعم لو ضربه الضيق بما قاله في القاموس من ان الضيق هو  
 والضيق الضيق وما هو عليه في المصباح بضربه الضيق ايضا  
 فصدر منه ضيق من باب قولنا حصل به مكرها كان  
 فصار بين فيكون كل منهما مستعملا على الاثر لان كل ضيق  
 وشقفة وعسرة فيكون منها عن سوء الحال والكل قد يكون

انما

ان هذين الحينين للضرر ليسا من دعائية الظاهر عند كل  
 اللفظ وعلى ما ذكرناه من ان المدعى في خصم معنى لا يرد  
 على الشكاهم العرفي دون طعنا المعنى العرفي يكون الامر  
 فيما يبداه الظاهر والوضع لان المبادىء من الضرر عرفا ليس  
 شيئا من هذين الحينين فظهر ضعف ما مر في الاستدلال  
 نعم ان كل ضرر من صرح والظاهر من الاضرار الضاعفة  
 نفي الامر من قاعدة ثين مستطيق من غير ادخال احد فيهما في  
 الاخرى ويؤيد ذلك ما هو المحقق من تغاير مورد ربحا  
 واضلاد ثم نلاحظ ان الظاهر من ادلة نفي الضرر  
 المرجح على ما هو المحقق وصرح به بعض المحققين ايضا ان قاعدة  
 نفي المرجح ودرث على وجه الخصصة لا على وجه العزمية فلهذا  
 قاعدة نفي الضرر فانها ودرث على وجه العزمية فلهذا  
 احد امر حيا في وضوءه او غشله او صلواته او صومعه او غيرها  
 من العبادات وحققت جميعه بل يكون متباها في هذا الشك كما ترى

اليه

اليه قوله انه افضل الاعمال امرها على اوجه منية ومقادير  
 فضيلة الوضوء في السبرك وليس الامر كذلك في تحمل العبادة  
 في مورد الضرر فانها تقع باطله من غير اشكال بل اعملا خلافا  
 فيه من احد بعيد بل ان الظاهر بطلان العبادة في مورد الضرر  
 او بغيره العبدية كما نص عليه غيره واحدا من الاحكام في جعل الوضوء في  
 البطلان في صورة الطق والخوف من جهة كونها انفس الضرر  
 فان اضطراب النفس ايضا نوع من الضرر بل الظاهر انه في  
 بعض المقامات اسوأ من غيره من انواع الضرر ولما دام من ان  
 قاعدة نفي الضرر ثابتة بالصل والفعل معا والقاعدة العقلية  
 لا تفعل التفصيل فتكون في حكم المحكومة بالنسبة الى سائر  
 العمومات وان لم تكن حادثة في اصطلاحه فحسب ان هذا الذي  
 احتمل تفصيل العمومات هو موضوع هذه القاعدة بان يمتد  
 ملا حظتها ودفعها قبل الاخذ بها اعم كونها كاشفة  
 عن مصلحة يتأثر بها معتد الضرر العرفي في المقام وهذا  
 وان لم يكن اصلا للتفصيل اصطلاحا الا انه في حكمه في مقام



المتقابل والتعاوض الواضح بين الدليل العقلي والدليل <sup>النقلي</sup>  
 وهذا الذي يعبر عنه في صورة تفهيم الدليل النقلي على العقل  
 او احد الدليلين العقليين المتعارضين على الاثر بالنقص  
 ووجهه الى ما ذكرناه من تفهيم الموضوع فاحتماله عند وقوع  
 العمومات في مقابل هذا الدليل العقلي احتمال للنقص فيكون  
 نظير احتمال النقص في الدليلين اللفظيين ومع هذا الاحتمال  
 لا يستقل العقل بآثار المستند في قاعدة في النظر  
 ويكون التعارض بين القاعدة والعمومات نظير تعارض  
 العمومين من وجه وان لم يكن من جهة اصطلاحا فينتج  
 الحكومة عن القاعدة كالا فحينئذ يمكن ان يقال ان عمول العمومات  
 لمجرد هذه القاعدة يقتضيه ما هو في معنى حكومتها على <sup>قاعدة</sup>  
 لان العمومات ظاهرة الحسنة موضوعها لا عرضية وقد مر  
 سابقا في معاني الحكومة على ما ذكرناه ان من جهة <sup>سببا</sup>  
 وصولها لتفصيل الحاكم لموضوع الحكم ولا يفتقر في ذلك  
 عدم كون ذلك حكومة اصطلاحية لان المداس على

ملاحظ

ما هو مقتضى الحكومة من تفهيم الحاكم على الحكم <sup>لشخصه</sup>  
 ولا اصطلاح ومن هذا يظهر فائدة اخرى وهي ان التقا  
 الذي يقع بين الدليل العقلي والدليل النقلي ان كان موضوع  
 يحتمل فيه تفصيل النقلي لموضوع العقل بان يكون النقلي بوجه  
 او باطلا فمما صدق لمجرد العقل يكون النقلي مقدر على  
 العقل وانما جدير بان اكثر موارد تقا وصفا في الاثر <sup>النقري</sup>  
 من هذا القبيل وتقتضي المقام ان الدليل العقلي ضمان  
 كما ان النقلي ايضا ضمان اما الضمان العقليان صد  
 فاحدهما ما حكم العقل فيه بالبداية او بالنظر بان البتة  
 والوقوع لا زمان لشيء او عدل معها لا زمان لشيء حكم العقل بان  
<sup>سببا</sup> لا يمنع من شيئا مما يمنع عنه مانع الكل اعظم من الجزء  
 او حكمه بان النصف من لا يضمنان وان التفصيل لا يضمن  
 ولا يضمنان ولا يضمنان حكم العقل بان شيئا لا يضمن  
 ما لم يمنع عنه مانع او في صورة مجزئة الموضوع الذي  
 حكم عليه او يقتضيه بتفصيل مخصوص كما هو المشاهد في كثير

موافق حكم العقل بالتحسين والتجسس على مذهب العدلية  
 وبالمصلحة والمصلحة على القول بكون الكلام ثابته لها كما  
 فظهر في مقامه وهو ايضا مذهب العدلية وفي القسم الاول  
 لا يخرج في التخصيص ولا التخصيص اصله كونه مستنداً للشأن  
 الحقيقى وفي القسم الثانى يمكن وقوع التخصيص على الوجه  
 نبهنا عليه ومن جملة هذا القسم هذا الموضع الذى يبين حاله  
 من قواعده فاعلم اننى القول فى العمومات والظاهر ان  
 نظر كثير من نفع وقوع التخصيص فى الدليل العقلى الى القسم  
 الاول وليس مقصوده حضور عدم التخصيص الاصطلاحى  
 وتوجيهه للتخصيص بانه غير اصطلاحى ولا شرعى عليه ثمرة  
 ولا تأتدق فى مقام الشك والى غير ان هذا القسم من الدليل  
 العقلى مقدم على النقل والظاهر ان من يقول بمقدم النقل  
 على العقل كما يظهر من بعض الاخبار لا يقول به فى مثل القاء  
 بل لا يقول به جاهل بصلته عن فاصل كما ان من ينفى تقدم  
 النقل على العقل كما يظهر من بعض اهل التحقيق لا ينفى تقدم

ذلك فى القسم الثانى ووجه واضح وانما القسم الثانى  
 فاحدها ما ثبت بالضرورة او بالاجماع او غيرها من الادلة  
 القطعية وجوده ووقوعه او نفيه والعشم الاخر ما ثبت به  
 الوجود والنفي بالدليل النقلى النقلى الذى قام القاطع على اعتبار  
 كظاهر الادلة والرواية وغيرها فالقسم الاول كالقسم الاول  
 من الدليل العقلى بغيره من ثبوت التخصيص والتخصيص لوضع  
 كونه مستنداً للشأن فى نفس الامر لا فى الصورة فقط فما  
 يظهر من بعضهم من اقتصار عدم ثبوت التخصيص فى الدليل  
 العقلى وامكان القول فى السمعى بطائفة بين الضاد فان  
 القسم الاول من العقل وهذا القسم من السمعى يشاويان  
 فى استعماله ووقوع التخصيص فيها وكذا فى ثبوت التخصيص والقسم  
 الثانى كالقسم الثانى من الدليل العقلى فى ثبوت التخصيص  
 بغيره عليه فى ثبوت التخصيص ايضا بل يمكن ان يقال ان  
 الدليل العقلى لا يقبل التخصيص الاصطلاحى لانه من عوارض  
 السمعية وان كان يقبل ما يشبهه ويوافق فى المنطق فانه كثر آراء



في العقل ايضا ليس ثم بعد التامل فيكم فترجع بعض الاثر  
 عما حكم به اولا فان هذا نظير ما ينبغي ان يراى الى ذهن من حطة  
 العموم وكونه شاملا لجميع الاضداد ثم يبادر الى حرج بعض  
 الاضداد عما يبادر الى اولا بعد هذه حطة المحض حتى على المحل  
 بآراء الخاصة ايضا في ضمن العام فلو طنت ثم احل به كما هو  
 الحق في الحقيقة على ما بيناه في محله فخاله المحض لا يضارى  
 قد سر به في مقام بيان اشكال ضرر من الغيا من عن عم  
 حجة حطق انطق بنا على كون العقل كما من الاعداد  
 الدليل العقل لتفصيل مسائل المتأخرين وان عدم التناقض في  
 الموجودات العقلية ما هو بكون العلم ضروريا فلا يلزم هو التناقض  
 الصور في تفصيل ما لا يخفى بعد ما حققناه في المقام انما عرضت  
 هذه المقامات فلو رجع الى ما كنا بصدد تحقيقه في المقام فنقول  
 لو سلمنا عدم شمول الموجودات لموجد الضرر فكيف ايضا في  
 حكم العقل بغيره ففي الضرر مع عدم احرازه لجميع الموانع  
 والمعارضات الواقعية ونفيها فلا تكون علته فاعدا لا يرك

الفاعل

الفاعل بياته ان غاية ما يستفاد من ادراك الفعل للضرر  
 ومقتضى ترتيب على اركانه انما هي استفادة مقتضى المقتضى  
 ولا يفوق المعلوم لا يترتب على مجرد مقتضى بل لا بد من  
 العلة مع عدم الموانع ايضا ومن جملة موانع ترتيب المقتضى  
 وجود مصلحة في الواقع يمكن ان يبدل برك بها المقتضى  
 وان لم يتحقق ذلك المانع لان عدم تحققه اعم من عدم احتمال  
 وضع الاحتمال لا يستقل العقل بهذا الحكم ان قيل ان هذا  
 مدحج ببناء العقل على المعلول عند وجود مقتضيات  
 فلا شياء خاصة كما عليه المحقق الاضداد في قد سر به  
 حيث قال في ضمن رد الجواب عن الدليل الذي عكست  
 به القائلون بطلوع انطق من كون الاعراض عنه مظنة  
 للضرر اذا احتمال وجود المانع للضرر او وجوده ما يبدل  
 الضرر لا يثبت به عند العقل سواء جامع انطق بوجود  
 مقتضى الضرر ام القطع به بل اكثر موارد التزام العقل  
 المحرز من المضار المتضمنة كسلك الطريق في الخوف من شرب

لا روية المحوفة ونحو ذلك من ملامح الظن بمقتضى الصريح  
 العلم الدائم له بل المداس في جميع غايات حركات الانسان  
 من المنافع المقتضوية لطلبها والمضار المقتضوية دفعها على مقتضى  
 دون العمل الدائم لان الموانع والمزاحات مما لا غنى ولا غنى  
 فكذا يدعى ان بناء العقلاء على ما ذكر على من تسليمه ليس  
 من جهة كشفه عن الواقع وليس ناظرا الى الواقع على وجه النظرية  
 المحضه ولا على وجه الكشف فبذلك لا يقع في البين واليد في حد  
 المسلم ولا في من و نظائرهما في كواشف المصنوعات الصورية  
 ولا ما رأت الا جفيا وفيه في صورة الشئ العيني بناء على النظر النوعي  
 في الكلام وكذا الاستصحاب في مورد الشئ على ما هو المقتضى  
 عندى هذا لك بل غاية بناء عملهم على ذلك في صورة الشئ  
 في الواقع فهذا البناء نظير بناءهم على البرائة ان لا باعته في موارد  
 اصلي البرائة ولا باعته من اصول العقيدة في الشئ في الاحكام وهذا  
 ليس ايضا لما لم يجر لان الذي يرد في المرد انما هو هذا انما هو حكم  
 العقل بنفى الشئ الواقعي كما ان المقتضى في الامور والافعال في صدر

جواب

جوابه ايضا ان ذلك لا يقتضي ان الشئ بالسمع ايضا مضمون ذلك  
 ومقتضى القول بان المداس في جميع غايات حركات في حبيب  
 المنافع ودفع المضار على مقتضيات دون العمل الدائم ايضا  
 ذلك ضرورية وصحيح كون مورد احد الدائم والمقتضى في هذا  
 المقام انما هو الواقع وانما جبر بان النتيجة ثابته لا يقتضي العمل  
 فالعقيدة العقيدة النتيجة الى العقيدة الواقعية لا تقتضي الاثر ليد<sup>النتيجة</sup>  
 العقيدة ولا يقتضي ان الحكم العمل على الحكم الواقعي بضمها ومقتضى  
 ودليله وثمرته وتوضيح ذلك ان الاحكام على ما ذكرناه في عقيدة<sup>نفسه</sup>  
 الى اصنام مستندة احدها الحكم الواقعي لا وفي الاحكام الوضعية<sup>العمل</sup>  
 الاختيار بين والصلوة الاختيار بين وفوقها مما شرع ابتدأ  
 من غير شرعها على عدم تيسر شي اخر وثانيتها الحكم الواقعي الدائم<sup>العمل</sup>  
 الذي يكون مدبرا على عدم تيسر المحلول ابتداء بالجعل الواقعي  
 كما لا ينظر الى من صدره الا حوت لعدم امكان الاختيار بين<sup>العمل</sup>  
 عقيدة وعادة او شرعا مع ثبوت الحكم فلا يمان بين لها الاحكام<sup>العمل</sup>



وطهارة ذوى الجواهر وما يقع على وجه النسيبة وصلوة المصطر  
 فاعدا ونحوها وثالثها الحكم الظاهري الذي شرع على وجه  
 النسيبة والمراد منه الطريقة بالنسيبة الى احد الواقفين  
 المذكورين بوصف الرجحان المقتضى بوصف الظن المحقق  
 الشخص كالاصلام لا جتهاديه المنوطه بالادلة الاجتهاديه  
 على ما هو المحقق عندي بشا لمعظم الاحكام الثابتين بحجية  
 الادلة اذ ان النسيبة من حيث وصف الظن الشخص مستداولة  
 والعرف بينه وبين الواقعي اذا تولى واضح فان هذا الحكم فاعدا  
 بوصف الظن الى شرف الواقفين مطلقا والواقعي اذا تولى  
 قائم مقام الواقعي لا تولى وناظر الى عدم شرف الواقعي الاول  
 ولا يعني ان هذا الحكم الظاهري يشهد بتعدد الادلة الجتهادية  
 وينزل من اجتهادهم ويحصل القطع به بمحصل الظن المعين  
 بالنسيبة الى الحكم الواقعي ولذا استشهد وشرى في محله ان المخطئة  
 تصح جوف بالنسيبة الى الحكم الظاهري والنظرة انما تكون بالنسيبة

الواقعي

الواقعي والواقع ولذا صرح ان يقال ان نسيبة الظن في لا ينافي قطعية  
 الحكم وليس ذلك من التصويب فثبتين واخطا من جهة  
 باطلا وراعيها الحكم المبني على الكشف التعبدى وهو الذي يكون  
 في مرتبة الكشف والمراد منه الطريقة كما في الحكم الظاهري لا التعبدى  
 عنه بعدم الاضافه بوصف الظن الموقوف كالاصل المستدرك بانها  
 في الكشف عن كثير من الموضوعات الضرورية والاجرام المبينة على الامار  
 بناء على قول بعضهم فيها بالظن الذي هو مستند في الحقيقة  
 والمثبت على الاستصحاب في مورد الشك على ما هو المحقق  
 ولا يعني ان هذا التعبد لا ينافي الحجية من جهة الطريقة المحضة  
 بعد ثبوت ما شرى في محله من ان تقدير الحد من موضوعا وبما  
 من محله احكام الوضع كما نص عليه الشهيد في الفروع ويؤيد  
 من غير من الصفات ايضا وخاصة الحكم على الذي يكون مشروطا  
 بعدم القطر على طريق الحكم الواقعي ولا يكون ناظرا الى الواقع  
 لا بوصف الظن ولا على وجه الكشف التعبدى وانما شرع لمحقق  
 بناء العمل عليه ولا يترتب عليه شيء من اثار الواقع وهذا قبل  
 انظاهري وانما كشف التعبدى لا فيها بعضه في الكشف المفروض

فيها يثبت صليها انما الواقع بقدر ما دل عليه دليل  
 كسقطها بالنسبة الى ما دل عليه فقط او لا علم منها ومن  
 اعداد <sup>الاصول</sup> <sup>المفاهيم</sup> كما يفي القول بالعموم مطلقا في الجملة  
 بالنسبة الى الاستصحاب على الوجه الذي قلنا امر عليه  
 والظاهر ان قاعدة في اصل البراءة واصلها باعنه وقاعدته  
 اصله العدم وعدم الدين دليل العدم على بعض الوجوه  
 نظيره من ذلك التمثيل وسادسها الحكم العنصري الذي  
 ليس مفاده ان الحكم محذور في التكلف في بعض المواضع  
 غير ان يجب له حكم واداء الحكم الواقعي والظاهر ان الجاهل الظاهر  
 ان الذي يتركب من الواقع يكون موزنا لهذا الحكم خلافا  
 لبعض من جعل له حكما خاصا بحيث لو جاز له في الواقع  
 جرحه لعنى وعدم خلافا لاجتماعه في غيره من المخصوص  
 ولا يذهب عليك ان ما قلناه عليك من احكام الحكم  
 يفرق كل منها عن الاخر اما مخصصا ومحصلا فاما مخصصا  
 ومحصلا فاول ذلك واما مخصصا ومحصلا فاول ذلك ثمرة  
 فبين كل منها مع الدنيا في الماعوم من وجه او عموم مطلقا <sup>في</sup> <sup>البناء</sup>

الحق

الحق واما ينظر من بعض المحققين لتقسيم الاحكام الى  
 قسمين ظاهري وواقعي ولذا صدر منه الخط بين هذه  
 الاقسام الستة وثرب على هذا الخط جنيط في موارد عديدة  
 وقلنا ان من لا يفرق بين هذه الاقسام على الوجه الذي <sup>نقطة</sup> <sup>بنيان</sup>  
 في مسئلة الضرر والخطئة خطأ فاحشا فينضم اليها  
 الخطئة والخطئة تقدر بما يقع في كثير من المسائل الاصلية  
 والعقوبة في رتبة السيئات والنزلات بعضها الله منها  
 لفضله وكرمه وثانيا اننا لو سلمنا ان العقلاء يكتفون ببعض  
 وجوه التخصيصات ولا يعينون بالشك في المراتع والمعارض  
 فمنع كون حكمهم بالاحترار في تلك المواضع التي هي نقطة الضرر  
 باعتبار قاعدته في الضرر الواقعي المنوط بحكم العقل بل الظاهر  
 ان حكم العقل بذلك الاحترار باعتبار قاعدته اخرى حكمها  
 العقل وهو لزوم الاحترار عن الضرر المظنون بل الضرر <sup>المستكن</sup>  
 بل الضرر الموهوم بالوجه العقلا في على وجهه يكون كل واحد  
 من هذه القيود شيئا للرفع لا طريقا اليه ويدل عليه ان



بناءهم على هذا ليس من جهة الشك في المانع او المعارض  
فقط بل يكون بناءهم على هذا حتى مع عدم العلم بالحقائق  
وكونه مضمونا او مستكورا او صريحا ايضا على وجه يكون  
محررا من هذه القيود فيكون الموضوع لا طريقا اليه وقدر  
ان هذا قد يكون نفس الضرر لان اضطراب العقل من شأنه  
ما بعد من عند العقل واما في الشرع ايضا في موارد  
عديده لزم الاجتناب عن تلك الامور والاحتياط بها  
به النفس واستقر عليه فتاوى الصوفيين فيها ما ورد  
في الصوم وسقوطه عن نكاح صومه كالحامل المشرى  
والمرغفة القليلة اللبن ومن يخاف حدوث مرض او طرد  
رواه كالحج المروي من صري عن ابيها وفي عليه السلام اها  
اذا خاف على عينه من الرمى افطر فان الظاهر من فعلهم  
على الخوف عدم اناطه بانفس فقط كما يحكم به الوجدان في  
حصول الخوف في كثير من الشكوك والادعاء المعارضة  
منها ما ورد في بعض موارد التيمم كالمعبر المروي فادعوا ان  
لا فرق

لا فرق

واضري عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يفسد الخبأ به  
رب حرج او ضريح او خزان على نفسه من البر فقال لا  
يعتسب بيمينه والجز المخير عن زيارته عن ابيها عليه السلام  
قال قلت لرجل دخل المسجد ليس فيها ماء وضيقا طين فأتى  
قال يمين فانه الصعيد خلقا فمراكب ولا يمكنه النزول  
من خوفه وليس هو على وضوء قال ان خاف على نفسه من  
سبع او غيره وخاف خراف الرثا فليتييم يضرب يديه على  
اللب او البردع ويقيم ويصلي والوجه في ذلك ما ذكرناه  
في الجز المسند لا يقال ان هذه القاعدة وان كانت قاعدة  
اخرى غير قاعدة نفى الضرر لان ما مر من انها انما تثبت  
العقل لا في ثبات ما يرد به المريد من ان لزوم الاجتناب  
هنا عقل بحيث لا يقبل الغضاض او الغفص وان كان حكم  
العقل به من غير جهة حكمه في قاعدة نفى الضرر الواقع لا  
يقول مع ان هذا مستفهم المخرج عما اراد المور واما  
من الضرر الواقع ليدخل تحت قاعدة نفى الضرر الواقع  
على ما هو مقتضى ايراد هذا الاجراء لتفصيل دليل حجية الظن

ان هذا اذا نفي له لو سلمنا كون حكم العقل بها على وجه مع حروف  
 من غير النفس والغير معا وهذا ممتنع فان الضر الذي يمكن  
 تسليمه من حكم العقل انما هو حكمه باجتناب ما يخاف منه على  
 النفس ونحوها مما يرجع ضرره الى الخائف واما الخوف على  
 ضرر الغير فلا تسليم حكم العقل بغيره ولا اجتناب عنه وانما لا  
 المثلان ذكرهما لا يمان العيز كما لا يخفى نعم قد يظهر من بعضهم  
 في مسئلة اقطار الخاف من الضرر بدار صفة العقيلة الذين  
 ان الخوف المعتبر في وجوب الاقطار اعم من كونه على نفس  
 المراتب ام على درجتها وايضا ربما يظهر من حكمهم بيمان  
 من ارجح اذا راعى سطحه مع ظنه بضرر جاره بها اما مطلقا  
 او اذا كان المناجيع رائدا على قدر الحاجة ان مظنة الضرر  
 المستلزم للضرر والاجتناب اعم من ضرر النفس وضرر  
 الغير لكن لا يخفى ان هذا من الحكمين على قدر من تسليمها  
 لا يتوقف على كونهما من جهة العقل ولعل حكمه فيهما  
 اشأنهما سقوط بوجه من وجوه الجمع واما ان حكم العقل  
 ونباه العقل لو سلم في المقام لا يعم تمام المضار الدنيوية

والاخر

والا ضرر غيره بل غاية اثباته فان كان الحد من ضربه على نفس  
 الامر من غير تقييد بسبب من العلم وغيره ولا لا في اكثر النسخ  
 الدنيوية من ذلك القليل لئلا يحكم العقل هذا القليل منها  
 وهذا هو الذي يظهر من المثالين المذكورين في كلام المولى  
 واما المقار الاضرية فليست اكثرها مطلقا على هذا الوجه نعم  
 يمكن وقوعها في بعض احكام الشرع على هذا الوجه لكنها في ثمانية  
 النذر في نفس الاحكام وان لم يكن تاديرا في الموضوعات الضرر  
 والمصاديق الخارجية فليست هذا يمكن ان يقال ان مجرد وجوب  
 للضرر الدنيوي الا ضروري مع احتمال تداركه بحكمة لا يعللها  
 لا يستلزم حكم العقل بغيره والاجتناب كما خسر نظير في مسئلة  
 احوال الا بائنة والبرائة في تعاقب الطنون التي ثبتت عندها  
 خصوصها او عموما ولا يخفى ان الضرر الذي يحكم العقل على ضرر  
 تسليمه انما يتعلق بالمكلف باعتبار حكم العقل باستدلاله  
 لا استحقاق العقاب الذي يفرم من المخالفة والعصيان  
 وذاك امر ليس الضرر المحل ضربه غير سقوط العلم وتوضيح هذا مطلب



يحتاج الى بيان فانه محتمل تنفع في غير واحد من الخواطر الشرعية  
 وحيث ان الاكظام الصادقة من الخواطر الى الهيكل سواء كان من  
 الامور الدينية او الاخرية وسواء كان طريق ادراكها السمع  
 او العقل وسواء كان ادراك العقل لها على وجه الكشف عن الشئ  
 او غير ام على وجه حكومتها مستطاع في موارد لا تكون فائدة للجمهور  
 الشرعي وغيره فكثير من اللوازم العقلية والعادية وسواء كان  
 المدار في ادراكه على وجه النظرية الصرفة ام الموضوعية المتخلو  
 عن وجوه ثلثة احدها ان تكون مطلقة غير متغيرة ليس من العلم  
 وغيره بان يكون على وجه يتربط عليها الموازن في جميع الاحوال  
 ويكون المدار فيها على وجودها في نفس الامر وثانيها ان تكون  
 متغيرة بالعلم بان يكون شئ من لوازمها عليها نوقر فاعلى علم المكلف  
 ومع عدم علمه بها لا يكون متعلقة بها احكام الاصل ولا شأنا لها  
 ان تكون مرتدة بين الامرين ولا يشرع في النظر احد الطرفين  
 حتى الصورة الاخرى فيك العقل بلزوم الخروج عن عمدتها  
 حتى في صورة الشك في مقتضيها فضلا عن الشك في ما

او على وجه

او على وجهها ولا فرق في ذلك بين الامور الدينية والاخرية  
 وهذا القسم من الحكم فيك العقل فيه بلزوم الاحتياط وعليه  
 استقر بناء جميع العقلاء ولعل ما ورد في الاحتياط المتواتر  
 صحت في لزوم الاحتياط عن الشبهات والوقوف عندها  
 مبني على ذلك بل الظاهر انه كذلك وفي الصورة الثامنة  
 مما لا يتصلق من جهة اسمها بالمكلف في صورة عدم العلم  
 بالحق يسمى من تلك الاحكام لا فرق فيها بين الشك في اصل  
 جهة الشك في المقتضى ام في وجود المانع ام في وجود المعارض  
 كما انه لا فرق فيها بين الامور الدينية والامور الاخرية و  
 ما يتبين من كلامنا بعضهم من ان هذا القسم لا يتحقق في الامور  
 الدينية وانها متعلقة بنفس الامر في جميع صورها ضعيف  
 في القامه كما يشهد به الوجود والوجدان وفي الصورة الثالثة  
 ان لم يرد من المولى شئ يدل على التخصص وعدم لزوم تبيين  
 على المكلف في مقام العمل فالعقل يحكم بلزوم الاحتياط في مقام  
 العمل لكونه في حيز من الضرر المقتضون او المشكوك او الموهوم

وقد بدأنا سابقا ان العقل انطاع حكم بغيره من الاجتناب في جميع  
هذه الصور ولا فرق فيها بين الامور الدنيوية والاضورية  
بل حكم في الامور الاضورية في هذا القسم استدل لان عندنا لا فرق  
استدل وان كان كانه عليه بعضهم وان ورد من المولى ولو بطريق  
العقل او ضرورة العقل على وجه الحكومة ما يدل على الرخصة وعدم  
لزوم شيء على المكلف في مقام العمل فالعقل حكم بغيره من  
الاحكام حتى في الامور الدنيوية واما المولى وثوابهم  
بالنسبة الى عبدهم تكون هذا الحكم في هذا المورد بطريق الاذن  
عن الترخيع في التهلكة كانه عليه بعضهم في الجواب عن الثاني  
بغيره من الاحكام في هذا المقام ان قيل ان هذا الحكم من المولى  
بالنسبة الى عبدهم في مقام حيث ان يكون تكليفهم الوارد  
على العبد من الامور الواجبة التي ليست منقولة ومقتضية بالعلم  
مستغن عن المناقض في صورته كون التكليف المقتضى في الواقع  
تلك فلما لم يدر المناقض في صورة ارادة المولى من  
هذا الحكم بياننا الحكم الراعي للمكلف ما في صورة ارادة الحكم العلى

بحر

ليس نأخذ الى الواقع في دفع المناقض ثم ان حكم المولى بهذا  
العلم قد يستغنى عن امور ومردف عنه على وجه افتقار عدة الحكمة  
كالاجتناب والواردة في ما عدا في البرائة ولا باصه بالنسبة الى  
الاحكام الشرعية وقد يستغنى عن كلامه في الموارد الخيرية  
كما نصوص في الوارد في مقابل قاعدة لزوم الاجتناب عن  
النظر في المظنون والمشكوك والموهوم في الامور الشرعية على  
ما فرضنا من قبول النصوص في <sup>المعاش</sup> الاجتناب على ما فرضنا  
سابقا وكل من هذين الطريقين كما لا يخفى ما فرضنا من  
طريق الاذن في هذه الصورة وصيغ ما عرضت فابناء في فرض  
هذه الفائدة فنقول ان بناء العقلاء بغيره من الاجتناب عند  
وجود نقصان النظر في الدنيوية والاضورية مع عدم اصرارهم  
والمعاذات المحتملة في المقام انما يسلم في غير اواخر المولى <sup>فيهم</sup>  
بالنسبة الى العبد كالتصريح الذي يثرب عليه الاثر <sup>العادة</sup>  
من غير جهة العصيان والخالفة واما النظر في المصل من حيث <sup>النص</sup>  
والخالفة فالعقل يحكم فيه بنقطة على المبدأ وبقاء العقلاء <sup>فيه</sup>



على ذلك لا على البناء على ثبوت الضرر بحجبه وجوده <sup>مقتضى</sup>  
 كما ذكره الموجد <sup>والمعتمد</sup> بناء العقل على ثبوت الضرر  
 في هذا المقام الذي من منه الموجد ليس بحجبه وجوده المقتضى  
 وعدم الاعتناء بوجوب المانع او المعارض بل الغالب في الكثر  
 تلك الموانع وجوبها في الكا <sup>مقتضى</sup> عن الواقع وما يقال  
 ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ليس باطلا  
 ثانيا بل كثيرا ما يحصل العلم بعدم الوجود من جهة عدم الوجدان  
 نظر الى الضرائف القاعية في المقام والقول بان الموانع  
 والمزاحات للسبب مما لا يفتى ولا يخط بها لا يضر بعد قيام  
 الضرائف على عدمها في الواقع ولو لا الضرائف التي لا يفتى  
 ولا يخط بها لم يكن يحصل العلم بوجوده في الواقع مع  
 احتمال الموانع التي لا يفتى اما نرى ان القوم عنونا  
 مسنده حكم العقل بالاباحة الواقعية في سبب من غير ضرورة  
 الغشيش في صورة ظهور المنفعة في ذاك السبب وعدم  
 فسدده فيه في نفس الامر ولم يقل احد من المبشرين في المسئلة

الباقي

والناظرين فيها عدم امكان وقوع ذلك نظر الى عدم  
 امكان احصاء الموانع والمعارضات وايضا وقع نظره  
 في مسنده عدم الدليل ولعل عدم حيث فصل بعضهم  
 فقال بحجية تلك القاعدة في صورة وجود الضرائف العارضة  
 الكا <sup>مقتضى</sup> عن عدم الدليل في الواقع مع ان احتمال الموانع  
 والمعارضات التي لا يفتى فانها كذلك ايضا لا يفتى ان <sup>ثبوت</sup>  
 القاعدة ثبوت من الادلة الاجتهادية الكا <sup>مقتضى</sup> عن الواقع عند  
 على ما اذعن من اوله النافين والمبشرين ونظر بعضهم ثبوت  
 عدمه عليها لا سيما في المسئلة الاولى فانها القدر في بينها وبين  
 مسنده اصالته البراءة واصالة الاباحة العملية التي عنونها  
 في محل احرازها لا يظهر الا بطلانها في الفروض التي ذكرها  
 بعضهم للتفريق بين المسئلتين شيئا منها ليس <sup>بما</sup> <sup>يحق</sup> <sup>في</sup> <sup>نفسه</sup>









